هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY
الإمارات العربية المتحدة

أوراق مالية

نوفمبر - ٢٠٠٩م / ذي الحجة - ١٤٣٠هـ
العدد الثالث

مع اقتراب موعد التطبيق الإلزامي للضوابط مايو ٢٠١٠

معالي سلطان المنصوري يصدر قراراً بتعديلات ضوابط حوكمة الشركات

أصدر معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، القرار الوزاري رقم (٥١٨) لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، والذي سيتم العمل به اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ويأتي هذا القرار تعديلا لضوابط الحوكمة التي أصدرتها الهيئة في إبريل من العام ٢٠٠٧، والتي تبعها قرار بمنح الشركات فترة اختيارية للتطبيق تنتهي في نهاية إبريل ٢٠١٠.

وكان معالي سلطان المنصوري، رئيس مجلس إدارة الهيئة، قد وجه بضرورة الاستفادة من الفترة الاختيارية لتطبيق ضوابط الحوكمة للتعرف على رأي الشركات المساهمة العامة والمؤسسات التي شرعت في تطبيق هذه الضوابط، والاستفادة من النتائج التي خلصت إليها هذه الشركات في إجراء تعديلات تمكن من تحقيق النتائج المرجوة من إصدار القرار؛ خصوصاً ما يتعلق بالارتقاء بمستوى التنظيم والرقابة المالية، نظراً للأهمية البالغة لذلك في وقاية النظام المالي من الأزمات، وتوفير الحماية للمساهمين، وكذلك ما يتصل بتعزيز الشفافية لما في ذلك من أهمية قصوى لدى المستثمرين في أسواق رأس المال الذين يحرصون على الاستثمار في الأسواق والشركات التي تطبق مستويات أعلى من الحوكمة.

وأكد معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة على أهمية أن تكون نظرة الشركات المدرجة للحوكمة وتطبيقها نابعة من منطلق أنها إطار يتم من خلاله توجيه أعمال الشركات، ومراقبتها على أعلى مستوى ضماناً لتحقيق أهدافها، والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، بحيث تساهم التعديلات الجديدة في تحفيز الشركات على الالتزام بهذه الضوابط، وتعزز إدراكها لأهمية هذه القواعد في دعم الانضباط المؤسسي وترسيخه، فضلاً عن دورها في الارتقاء بالممارسات السليمة للأعمال، وتوفير أعلى مستويات العدالة والاستقلالية.

«التعديلات تشدد على أن يكون مدقق الحسابات الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها»

من جانبه، قال سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة إن التعديلات الجديدة على ضوابط الحوكمة استهدفت تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية من خلال إيجاد نظام رقابة داخلية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في أي من أسواق الأوراق المالية المحلية، وذلك على النحو المتبع في الأسواق المالية العالمية، وبما يتوافق والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.

ونوه إلى أن التعديلات الجديدة تأتي استجابة لما أسفر عنه التطبيق الفعلي، وما أظهرته المناقشات خلال ورش العمل والندوات التي نظمتها الهيئة في هذا الشأن، من الحاجة إلى توضيح بعض المفاهيم التي تضمنتها الضوابط، فضلاً عن تعزيز دور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وإدارة الرقابة بالشركة، في القيام بالمهام المنوطة بها، وضمان التطبيق السليم لهذه الضوابط من قبل الشركات المعنية.

ولفت الطريفي إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة -حرصاً منها على تلافي الوقوع في الأزمات والحد من آثارها- كانت سباقة في الشروع في تطبيق قواعد الحوكمة على كافة الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة، باعتبار ذلك هدفا استراتيجيا تسعى الهيئة إلى إنجازه، موضحاً أن الشركات المساهمة العامة المدرجة بالأسواق المالية بالدولة يتعين عليها -وفق الجدول

التتمة صفحة ١١

المحتويات

«الحافظ الأمين» اختياري العام المقبل وإلزامي في ٢٠١١ ..... ص٢

بدء اختبارات القبول ببرنامج تأهيل الوسطاء ص٧

استقبال الدفعة الثالثة من برنامج التوطين «شير» ص٨

١٠ أنظمة جديدة

١٢ صناديق الاستثمار

١٥ قيد شركتين جديدتين

وجهة نظر

تعافي الاقتصاد الوطني

تعكس الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٠ الرؤية الحكيمة لقيادة الدولة وحرص القيادة الرشيدة لدولة الإمارات، ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي «رعاه الله»، على التأكيد على توجيه رسالة قوية للجميع تعبر عن قوة ومتانة اقتصاد الدولة وتماسكه.

إن الميزانية الجديدة، التي بلغ حجمها ٤٣ ملياراً و٦٢٧ مليون درهم، تعد بكل المقاييس إنجازاً حقيقياً في ظل الظروف الحالية، وهي من حيث ضخامتها، والزيادة الكبيرة التي لحقت بها مقارنة بالعام الفائت، والتوقيت المبكر لصدورها، تعد أبرز المؤشرات وضوحاً على متانة اقتصادنا الوطني، ونجاح التعاطي مع الأزمة الاقتصادية بفضل المبادرات الرائدة التي اتخذتها الدولة.

ومما لاشك فيه أن إعلان ميزانية بهذا الحجم إنما يعطي فكرة واضحة على مدى إصرار وعزيمة دولة الإمارات على تخطي الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم العام السابق، والانتقال بالدولة إلى آفاق أرحب ومراحل متقدمة من الانتعاش الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، بدأنا نلمس تحسناً واضحاً في النتائج المالية للشركات المساهمة العامة للربع الثالث من العام الحالي، كما ارتفع أداء الأسواق المالية في الدولة بنسبة كبيرة، ليحقق بذلك السوقان نسباً من الارتفاع تعد الأعلى عالمياً .

إن الزيادة التي تم الإعلان عنها في مخصصات الإنفاق، والتي بلغت ٣,٤٪، ستسهم في دعم قطاع الأعمال، ودفع عجلة التنمية، وضخ المزيد من السيولة في المشاريع الاقتصادية، واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية لاسواقنا المالية، مما سيكون لها مردود إيجابي على أداء الشركات المساهمة العامة وارتفاع نسب نموها، وتأسيس عدد متزايد من الشركات الجديدة التي من شأنها أن تعطي عمقاً للأسواق.

لقد كانت دولة الإمارات عبر مختلف المراحل التي مرت بها قادرة على استشراف آفاق المستقبل، ومواجهة كافة التحديات، والتعامل معها بحنكة وذكاء ووضع البدائل المختلفة لمعالجة المواقف الطارئة، والحد من الآثار السلبية لها. ومن الواضح للقاصي والداني أن دولة الإمارات قد نجحت في اجتياز الأزمة الاقتصادية واحتواء تداعياتها، وأنها خرجت من تجربة الأزمة المالية قوية معافاة، وذلك بفضل حنكة قيادتها ومتانة اقتصادها.

عبدالله سالم الطريفي

اعتمد استخدام رقم دولي للورقة المالية في أسواق الدولة

مجلس إدارة الهيئة يقرر: تداول المستثمرين بواسطة الحافظ الأمين اختياري العام المقبل وإلزامي في ٢٠١١

أقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في الاجتماع الذي عقد في أبوظبي برئاسة معالي المهندس، سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، تطبيق الرقم الدولي التعريفي للورقة المالية المتداولة في أسواق دولة الإمارات، كما قرر أن يكون تداول المستثمرين بواسطة خدمة الحافظ الأمين اختيارياً في العام ٢٠١٠، وإلزاميا ابتداء من العام ٢٠١١م، وأوصى المجلس باتخاذ الإجراءات القانونية بحق بعض الشركات المساهمة العامة لمخالفتها أنظمة ولوائح الهيئة.

وحضر الاجتماع كل من معالي حمد الحر السويدي، نائب رئيس المجلس، وكيل دائرة المالية في أبوظبي، ومعالي سلطان بن ناصر السويدي، محافظ المصرف المركزي، وسعادة عبد الله سالم الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، وسعادة سامي ظاعن القمزي، مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، وسعادة محمود إبراهيم محمود، وسعادة حامد كاظم.

وتم خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية والبت فيها. وأقر المجلس تطبيق الرقم الدولي التعريفي International – ISIN Securities Identification Number للأوراق المالية في الإمارات، وهي أرقام تعريفية فريدة للأدوات والأوراق المالية، تساهم في تسهيل وتنظيم عمليات التقاص والتسوية على مستوى العالم.

ووافق المجلس على انضمام الهيئة لرابطة مؤسسات الترقيم الوطنية ANNA، وتهدف هذه الرابطة إلى تطبيق المعايير الدولية فيه، وذلك بهدف توحيد هذه الأرقام العالمية ضمن أسس موحدة...

كما قرر المجلس إلغاء ترخيص شركة «إمكو للخدمات المالية»، وشطبها من سجل الوسطاء بشكل نهائي بناءً على الطلب المقدم من الشركة، واستيفاء الشركة للمتطلبات اللازمة للموافقة على طلبها، وقد قام المجلس بالاطلاع على تقرير يوضح بيانات الشركة والإجراءات المتخذة من قبلها لإتمام إجراءات إلغاء ترخيصها، وشطبها من سجل الوسطاء.

كما أوصى المجلس بتطبيق الإجراءات القانونية المناسبة بحق بعض الشركات المدرجة، لعدم التزامها بأنظمة الهيئة، وتعليق إدراج الشركات المساهمة العامة غير الملتزمة بسداد الغرامات المالية الموقعة عليها بسبب إخلالها بمتطلبات النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، وذلك ما لم تقم هذه الشركات بتسديد الغرامات الموقعة عليها وتصويب المخالفات قبل حلول موعد تجديد إدراجها بنهاية العام الجاري.

كما اطلع المجلس على تقرير بشأن حركة تداول الأجانب، وأوقات دخولهم وخروجهم من الأسواق، وحجم تعاملاتهم في أسواق الدولة. وعبر أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالنمو الملحوظ لأحجام تداولات المستثمرين الأجانب في الأسواق المالية المحلية بما ينطوي عليه من دلالة على جاذبية الأسواق المالية واستقرارها، ووجود فرص استثمارية مغرية للمستثمرين، وتوفر مناخ وبيئة استثمارية جاذبة بفضل السياسات الاقتصادية لدولة الإمارات، وقوة ومتانة اقتصادها وتنوعه، وكذلك بفضل المنظومة التشريعية، والقانونية، والإدارية، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية المتطورة في مختلف المجالات، الأمر الذي ينعكس على تشجيع الاستثمار كأحد المحركات الأساسية للتنمية، ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يعزز من وضعية الدولة، ومكانتها كواحدة من أكثر الاقتصاديات تنافسية في العالم.

يقام على مساحة ١٨٤٢٨ قدماً مربعاً

وضع حجر الأساس لمقر فرع هيئة الأوراق المالية والسلع بدبي

احتفلت هيئة الأوراق المالية والسلع بانطلاق أعمال بناء مقر فرعها الجديد في دبي؛ حيث قام معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، بوضع حجر الأساس لمبنى الهيئة في منطقة القرهود، وقد حضر الاحتفال بعض أعضاء مجلس الإدارة، وسعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، ونواب الرئيس التنفيذي.

وقد عبر معالي سلطان المنصوري عن سعادته بمناسبة بدء أعمال بناء مقر الهيئة في دبي، مشيراً إلى أن المقر الجديد هو أول مقر يتم بناؤه للهيئة على مستوى الدولة، وأنه سيقام على قطعة الأرض التي

> **الهيئة تحرص على تطوير خدماتها المقدمة لجمهور المتعاملين في الأسواق المالية**

كان قد منحها للهيئة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي رعاه الله. ونوه معاليه إلى أن المقر الجديد سيمكن من استيعاب الحجم المتزايد للتوسعات في مجال عمل الهيئة، وزيادة عدد موظفيها والعاملين بها، وأن المدة المقررة لتنفيذ المشروع تبلغ ١٨ شهراً. وأضاف معالي وزير الاقتصاد أن المبنى الجديد هو جزء من عملية تطوير البنية التحتية على مستوى دولة الإمارات، وأن إرساء حجر الأساس هو بمثابة وضع برنامج تطويري للهيئة، يشمل بيئة العمل التي تُترجم إلى مبنى يفي بكثير من الأغراض الخاصة بالهيئة على مدى زمني طويل. وأكد على أن هذا المشروع سيكون له انعكاسات إيجابية على قطاع الأوراق المالية ورافداً وداعماً لهذا القطاع. بما في ذلك الشركات المساهمة العامة في الدولة. من جانبه، قال سعادة عبد الله الطريفي إن المبنى الجديد يمثل خطوة مهمة على درب تطوير الأداء، مشيراً إلى أن الهيئة تعمل على تطوير خدماتها المقدمة لجمهور المتعاملين في الأسواق، وإلى أن المقر الجديد سيمكن الهيئة من تقديم خدماتها بشكل أفضل للمتعاملين في الأسواق المالية في دبي والإمارات الشمالية عموماً، أخذا في الاعتبار أن الهيئة تتولى الإشراف على سوقين ماليين فضلاً عن بورصة لتداول السلع مع وجود بعض فروع للسوق في الإمارات الشمالية. وأضاف أن تزايد حجم العمل وتوسعه استلزم إقامة مبنى يتلاءم مع احتياجات المرحلة المقبلة، لافتاً إلى أن المقر الجديد سيضم مركزاً لتدريب الوسطاء والمحللين الماليين وغيرهم من العاملين في صناعة الخدمات المالية؛ يتم إعداد برامجه بالتعاون بين هيئة الأوراق المالية والسلع ومعهد الأوراق المالية والاستثمار SII البريطاني.

وسيشيد المبنى في منطقة القرهود بدبي على مساحة ١٨٤٢٨ قدماً مربعاً، ويتألف من ١٠ طوابق متكررة وطابق أرضي و٤ طوابق سفلية للخدمات بمساحة إجمالية ١٤٨٨٤٢ قدماً مربعاً. ويضم إلى جانب مكاتب موظفي الهيئة، قاعات للمؤتمرات والمحاضرات وآخر للتدريب، ومكتبة مزودة بتقنيات رقمية حديثة، وقاعات لاستقبال المراجعين، واستراحة لزوار الهيئة وضيوفها، إضافة إلى فرع للأمانة العامة لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

«الأوراق المالية والسلع» تبحث التعاون مع هيئة الرقابة على الأسواق المالية الفرنسية

استقبل معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، مؤخراً في أبوظبي، معالي جان بيير جوييه، رئيس هيئة الأسواق المالية الفرنسية، والوفد المرافق له، وذلك بحضور سعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، وسعادة سفير فرنسا لدى الدولة، والوزير المفوض للشؤون الاقتصادية بالسفارة، رئيس الإدارة الاقتصادية للشرق الأوسط.

وقد أجرى معالي وزير الاقتصاد مباحثات مع رئيس هيئة الرقابة الفرنسية تناولت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وآفاق التعاون المشترك بينهما في هذا المجال، كما جرى خلال اللقاء التطرق إلى الأوضاع الاقتصادية عامة، وأوضاع الأسواق المالية خاصة، والتطورات التي شهدها اقتصاد كل من البلدين في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وقد عرض معالي سلطان المنصوري خلال اللقاء السبل التي اتبعتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمعالجة الآثار التي نجمت عن الأزمة، والنجاح الذي حققته في الحد من تبعاتها، والإجراءات الحكومية الاتحادية التي تم اتخاذها للتعامل مع التحديات التي فرضتها الأزمة، والوصول باقتصاد الإمارات إلى مرحلة التعافي التي يمكن تلمّس مؤشراتها حاليا على كافة القطاعات الاقتصادية.

وخلال المباحثات، أوضح معالي وزير الاقتصاد أنه يتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي للدولة العام القادم معدلاً أفضل من العام الحالي، كما أكد على انخفاض معدلات التضخم، ونوه إلى ارتفاع نسب تدفق الاستثمارات الأجنبية في الدولة، وكذلك الدور الإيجابي للقطاع السياحي في زيادة معدلات الدخل القومي، والدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في دعم اقتصاد الإمارات، كما نوه إلى الأوضاع الإيجابية التي تشهدها أسواق المال بالدولة، مشيراً إلى أن البيانات المالية الجيدة للشركات تعكس التطور الإيجابي للأسواق، وتؤكد على دخولها مرحلة التعافي، خصوصا بعد بلوغ أسعار الأسهم مرحلة الاستقرار، واتخاذها

> **البيانات المالية الجيدة للشركات تعكس التطور الإيجابي للأسواق الإماراتية**

اتجاهاً تصاعدياً خلال الأونة الأخيرة. وأكد على أهمية تبادل الخبرات مع الأسواق المالية المتطورة الأمر الذي يساهم في الارتقاء بالأداء في السوق المالي والحد من المخاطر. ولفت معاليه إلى أهمية التعاون بين الشركات الإماراتية والفرنسية في مجال الإدراج المشترك. من جانبه، قام رئيس هيئة الرقابة الفرنسية باستعراض أوضاع الأسواق المالية في فرنسا، وطبيعة عمل الجهة الرقابية على الأسواق المالية، وملامح النموذج الجديد للعمل الرقابي المطروح للبحث والدراسة. وقد أوضح أنه تطرق خلال المباحثات إلى سبل تطوير مستوى الاستثمار الأجنبي بين الجانبين، مؤكدا على حاجة كل من الطرفين لجذب الاستثمارات للمساهمة في دعم الأسواق المالية بالبلدين. وأضاف أن المذكرة الموقعة بين الجانبين سيتم تفعيلها من خلال عدة خطوات عملية تتضمن التطوير الفني والتدريب، مشيراً إلى اتفاق الجانبين على رفع مستوى الثقة بالأسواق من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية.

كما أوضح المسؤول الفرنسي أن ما جذب إعجابه بصفة خاصة، ما تتميز به أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة من مرونة ونشاط، والارتفاع الذي حققته الأسواق. كما عبر عن اهتمامه وتقديره للخطة الاستراتيجية التي أشار إليها معالي وزير الاقتصاد بخصوص التصدي للأزمة المالية ، مبيناً أن ذلك مدعاة للتفاؤل، وعودة الأمور إلى طبيعتها مع مطلع عام ٢٠١٠. وأضاف معاليه أن فرنسا كانت من الدول السباقة من حيث الجهود التي بذلتها لمعالجة الأزمة، نظراً لما يتميز به الاقتصاد الفرنسي من مرونة وتطور.

بدوره، أكد سعادة عبد الله الطريفي على أن التعاون القائم بين الجانبين، بمقتضى مذكرة التفاهم الموقعة بينهما، يتمثل في الزيارات المتبادلة بين الطرفين، وتبادل المعلومات والخبرات الفنية للاطلاع على التجارب المتميزة في مجال الرقابة المالية، مشيراً إلى أن هيئة الرقابة الفرنسية لديها نظام إلكتروني، طورته خصيصا للرقابة على الأسواق المالية، ومتابعة أداء الشركات، وأن الفترة القادمة ستشهد المزيد من التعاون في مجالات التدريب والدعم الفني.

بعد تحقيق أفضل مؤشرات للأداء بين الهيئات الاتحادية

الهيئة تناقش مؤشرات الأداء المستهدفة في النصف الثاني من ٢٠٠٩

استعرضت ورشة عمل نظمتها هيئة الأوراق المالية والسلع مؤشرات الأداء التي تحققت من خلال الخطة التشغيلية للنصف الأول من العام الجاري، وناقشت المستهدفات الإستراتيجية والتشغيلية للنصف الثاني من العام، وذلك عقب حصول الهيئة على المركز الأول بين الهيئات الاتحادية في الدولة بتحقيقها أعلى مؤشرات الأداء للنصف الأول من العام.

وقد افتتح ورشة العمل سعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة، حيث ثمن عالياً اختيار الهيئة كأفضل الهيئات من حيث نتائج ومؤشرات الأداء، وأعرب عن شكر الهيئة وتقديرها لهذه الثقة الغالية من قبل مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي «رعاه الله»، منوهاً إلى الدعم والمساندة اللامحدودين اللذين قدمهما المجلس للخطة الاستراتيجية للهيئة، وإلى أن الاستراتيجية العامة لحكومة دولة الإمارات قد وفرت بيئة وإطار عمل مؤات ساهم في إذكاء روح التنافس في خدمة الوطن الغالي بين كافة مؤسسات الدولة، وأنها أوجدت حافزاً إضافياً للإبداع، واستنفار الجهود والطاقات لتقديم المبادرات الخلاقة من أجل تطوير الأداء الحكومي عامة، والارتقاء بالأداء في أسواق المال بالدولة خاصة.

وأشار الطريفي إلى أن توجيهات مجلس إدارة الهيئة، برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، ودعمه الفعال لثقافة التميز والجودة من خلال الدورات التدريبية، وورش العمل، والتعلم الإلكتروني، ومختلف أساليب التعليم المستمر الأخرى، أوجد دافعية لدى الموظفين للتركيز على جودة الخدمات المقدمة، وتطوير نظام العمل الإداري، وتحويله بأكمله إلى نظام رقمي في تبادل المراسلات، والملفات، وتحليل البيانات على مستوى كافة إدارات الهيئة.

وقد أكدت ورشة العمل أن معدلات الأداء المرتفعة تعد انعكاساً للمنهجية التي اتبعتها الهيئة، والتي اتسمت برؤية متكاملة بداية من صياغة الخطة الاستراتيجية ومن ثم الخطط التشغيلية الى استراتيجيات التنفيذ ومتابعة قياس الأداء المؤسسي للمبادرات.

وشددت الورشة، التي عقدت بحضور نواب الرئيس التنفيذي، ومدراء الإدارات والوحدات، على أن التزام الإدارة العليا للهيئة بتوفير كافة الموارد والإمكانات لتحقيق المستهدفات، وكذلك الاهتمام برأس المال البشري، وإدارة العمليات الداخلية على أعلى مستوى من الكفاءة والجودة، كان له دور رئيسي في تحقيق هذه المكانة المتميزة على مستوى الهيئات الاتحادية.

وأظهر العرض التوضيحي لمستهدفات الخطة التشغيلية أن الهيئة ستشهد في المرحلة المقبلة مزيداً من الإنجازات، ونقلة نوعية في مجال إدارة وتطبيق الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، كشف الطريفي عن أن هيئة الأوراق المالية تقوم حالياً بتطوير نظام معلوماتي إلكتروني لإدارة الإستراتيجية، وتحليل الأداء، بعد أن تم الانتهاء من تصميمه وإعداده من خلال كوادر الهيئة دون الاستعانة بجهات استشارية خارجية.

> **معدلات الأداء المرتفعة تعد انعكاساً للمنهجية التي اتبعتها الهيئة**

وقال: «يأتي ذلك في إطار اهتمام الإدارة بالاستثمار في رأس المال البشري، وكذلك تطوير وتفعيل البنية التحتية الإلكترونية، واستخدام أحدث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في إدارة الإستراتيجية».

وأضاف الرئيس التنفيذي للهيئة أن هذا النظام سيمكن كافة الموظفين من المشاركة في صياغة الخطط المستقبلية ومتابعة تنفيذها، كما سيضمن دقة وسهولة جمع البيانات المتعلقة بالاستراتيجية، وتوفير بيئة إلكترونية لربط كافة الموظفين بمستهدفات الخطط التشغيلية والاستراتيجية.

وأكد على أن هذا النظام سيزود الإدارة العليا بكافة البيانات والمعلومات عن الوضع الحالي لأداء القطاعات والإدارات بالهيئة، وذلك لضمان اتخاذ القرارات الإستراتيجية بناءً على معلومات دقيقة، مشيراً إلى أن النظام سيتيح إعداد تقارير فورية ودقيقة عن كفاءة تطبيق المبادرات من خلال تبني منهجية إدارة المشاريع، وتحديد الجداول الزمنية لتنفيذ المستهدفات وصولاً إلى تحديد مسؤوليات وأدوار الموظفين المشاركين في تنفيذ هذه المبادرات.

المرتبة الأولى على مستوى الهيئات الاتحادية

حققت هيئة الأوراق المالية والسلع المركز الأول بين الهيئات الاتحادية من حيث نتائج ومؤشرات الأداء للنصف الأول من العام الجاري، كما احتلت وزارة الاقتصاد المرتبة الثانية على مستوى الوزارات.

جاء ذلك عقب انتهاء الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء مؤخراً برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي «رعاه الله»، وذلك بحضور الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة.

وقد اطلع المجلس خلال الجلسة على نتائج ومؤشرات الأداء للوزارات والهيئات الاتحادية في النصف الأول من العام الجاري، وعقب الاجتماع تم الإعلان عن أن هيئة الأوراق المالية والسلع تبوأت المكانة الأولى على مستوى الهيئات، فيما جاءت مؤسسة صندوق الزواج في المرتبة الثانية، واحتلت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المركز الثالث.

أما على مستوى الوزارات فقد جاءت وزارة الشؤون الاجتماعية في المرتبة الأولى، تليها في المركز الثاني وزارة الاقتصاد، فيما احتلت وزارة الأشغال العامة المركز الثالث.

في إطار سعيها المستمر للتطوير والتميز الإداري

قطاع الشؤون القانونية والإصدار والبحوث في الهيئة يحصل على «الأيزو»

حصل قطاع الشؤون القانونية والإصدار والبحوث في هيئة الأوراق المالية والسلع، على شهادة الجودة «الأيزو»ISO ٩٠٠١:٢٠٠٨ من شركة «لويدز ريجيستر كواليتي أشورنس العالمية»، وذلك في إطار سياسة الهيئة لتطبيق نظام شامل للجودة يغطي كافة القطاعات و الوحدات بنهاية عام ٢٠٠٩. وتسلم سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة شهادة الجودة ISO ٩٠٠١:٢٠٠٨ من مدير فرع «سجل لويدز» بأبوظبي بلال عبد الغني، في حفل أقيم بهذه المناسبة في مقر الهيئة

وقد ثمن الطريفي حصول قطاع الشؤون القانونية والإصدار والبحوث بالهيئة بإداراته الثلاث: الشؤون القانونية، والإصدار والإفصاح، والبحوث والتطوير على شهادة «الأيزو»، مشيداً بالدعم المتواصل لمعالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس الإدارة، ومنوهاً بجهود أعضاء مجلس الإدارة التي مكنت الهيئة من الحصول على هذا الاعتماد العالمي. وأشار إلى أن حصول الإدارات الثلاث لقطاع الشؤون القانونية والإصدار والبحوث على هذه الشهادة – فضلا عن حصول قطاع الخدمات المؤسسية والمساندة بالهيئة عليها سابقاً– إنما يعكس التزام الهيئة تجاه تطبيق أنظمة إدارة الجودة وتعميمها من أجل ضمان تحقيق أعلى درجات الجودة في الخدمات المقدمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بقطاع الأوراق المالية، والمتعاملين مع الأسواق المالية، مشيراً إلى أهمية ذلك في تعزيز الثقة بأداء الجهة الرقابية والإشرافية على سوق المال والسلع كنتيجة مباشرة لما أظهرته الهيئة من تبني لنظام الجودة ومعايير للتميُّز معترف بها عالميا.

الجودة الشاملة

وأكد الرئيس التنفيذي أن الهيئة –في إطار سعيها لتبني سياسة الجودة الشاملة بما يتفق ومتطلبات خطتها الاستراتيجية والأهداف الموضوعة– معنية بتطبيق أعلى معايير التميز في جميع العمليات والخدمات التي تقدمها للمتعاملين في أسواق المال والسلع، وذلك بالتطوير المستمر لكل الخدمات التي تقدمها والأنظمة المستخدمة وكذلك السياسات التشريعية. ولفت إلى أن الهيئة أسست فريقا للتطوير والتميز المؤسسي يقوم بمهمة تأهيل قطاعات الهيئة لتطبيق أفضل نظم الجودة، ومن ثم الوصول بأدائها إلى أرقى المعايير المطبقة في الجهات الرقابية بالأسواق المتطورة، كما قامت بتأهيل فريق من المدققين الداخليين، وذلك تماشياً مع استراتيجية الهيئة لتطبيق أحدث النظم الإدارية في هذا المجال، والتي تكفل الاستمرارية في جودة الخدمات المقدمة.

كما أشار سعادته إلى أن «الهيئة» تعد في طليعة الهيئات الاتحادية بالدولة التي تتبنى تطبيق نظم الجودة، منوهاً إلى أن أهمية الحصول على هذه الشهادة تتمثل في الإقرار باستيفاء الجهة الحاصلة عليها للمتطلبات المعيارية الموضوعة من قبل منظمة المقاييس العالمية ، مما يعني بالتالي اعترافاً بالتميز في إدارة نظام الجودة، واستمرار التطور الإداري.

الطريفي: الحصول على شهادة الجودة يعكس التزام الهيئة بتطبيق المعايير القياسية العالمية للجودة

من جانبها، وصفت مريم بطي السويدي نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث بالهيئة حصول هيئة الأوراق المالية على «الآيزو» بأنه يمثل شهادة تقدير وتوثيق من جهة تدقيق دولية للمجهودات التي تقوم بها الهيئة في مجال ممارسة الأنشطة المتعلقة بالإصدار والإفصاح والبحوث والتطوير والشؤون القانونية، ويعبر عن توافق إجراءات العمل بإدارات هذا القطاع مع الممارسات والمقاييس والمواصفات العالمية وإجراءات العمل، وذلك فيما يتعلق بمهام: تأسيس، وتسجيل، وتجديد، وقيد الشركات، والإفصاح المتعلق بالبيانات المالية والمعلومات والأحداث الجوهرية لها، ومتابعة تطبيق ضوابط حوكمة الشركات، واقتراح وتعديل التشريعات ذات العلاقة، ونشر الوعي الاستثماري، إعداد الدراسات المتعلقة بأعمال الهيئة، الأمر الذي يمنح الهيئة قيمةً مضافةً وثقةً عاليةً في عمليات ومخرجات الإدارات المشار إليها، ويساهم في تعزيز مكانتها بين الهيئات المناظرة لها على المستوى المحلي والدولي.

> **«الأوراق المالية» تعد في طليعة الهيئات الاتحادية بالدولة التي تتبنى تطبيق نظم الجودة**

ثقافة التميز

ولفتت نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث، إلى أن تأهيل قطاع الشؤون القانونية والإصدار والبحوث قد تم في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، حيث قامت شركة «لويدز» بالتدقيق خلال هذه الفترة على نظام الجودة المتبع في إدارات القطاع، وفحص قدرة إداراته على تلبية متطلبات المواصفات القياسية، وذلك من خلال الزيارات الميدانية، وفحص الأنظمة المطبقة، والتأكد من قدرة هذه الأنظمة على تلبية متطلبات العملاء، وتوفير الأنظمة المساندة التي تكفل الاستمرارية في التطوير.

وأضافت نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية والإصدار والبحوث أن حصول قطاع الشؤون القانونية والإصدار والبحوث بالهيئة على شهادة «الأيزو» يعد مرحلة مهمة في بناء منظومة الخدمات التي تقدمها الهيئة للمتعاملين في أسواق المال، مشيرة إلى أن قطاع الرقابة والترخيص والتنفيذ بدوره يستعد للحصول على شهادة «الآيزو» في النصف الثاني من العام الجاري.

ونوهت السويدي إلى أن الحصول على هذه الشهادة يؤكد على أن الطريقة التي تعمل بها تلك الإدارات تضمن بأن جميع النشاطات الضرورية لتصميم وتطوير ومن ثم تطبيق خدمات القطاع تتم بفعالية وكفاءة. كما أضافت أن الهيئة بذلك تؤكد حرصها على غرس ثقافة التميز لدى قطاعاتها، وكذلك بين الهيئات المناظرة عربياً وإقليمياً، من خلال وضع مقاييس ترسي أسس التميز لتحقيق مستوى عالي من الجودة.

بدء اختبارات القبول ببرنامج تأهيل الوسطاء

في إطار الدور المنوط بها في الارتقاء بالأسواق وتطوير صناعة الخدمات المالية، نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع حلقة نقاشية حول البرنامج التأهيلي للعاملين في حقل الوساطة، بحضور ممثلين عن معهد الأوراق المالية والاستثمار البريطاني، وجمع غفير من العاملين في شركات الوساطة بأبوظبي ودبي وكافة إمارات الدولة.

وقال سعادة إبراهيم الزعابي، نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الترخيص والرقابة والتنفيذ بالهيئة، خلال فعاليات الحلقة النقاشية، إن اختبارات القبول بالبرنامج بدأت يوم ٢٦ من شهر أكتوبر الماضي، مشيراً إلى أن هيئة الأوراق المالية أخذت على عاتقها بالتعاون مع معهد SII إعداد برنامج تأهيلي للعاملين في مجال الوساطة، بحيث يصب في صالح تطوير مهنة الوساط. وأضاف أن اجتياز البرنامج الذي أعلنت عنه الهيئة أصبح متطلبا لازما لتجديد الترخيص السنوي للوسيط، بحيث يشترط حصوله على شهادة التطوير المهني، ويتعين على الراغبين في العمل كوسطاء، أو مدراء تداول، أو مديري عمليات، أو مراقبين داخليين، اجتياز هذا البرنامج الذي يتضمن ثلاث مراحل للتأهيل للوسطاء، وأربعة لبقية الوظائف، ينتهي كل منها باختبار يتطلب النجاح فيه الحصول على ٧٠٪ من الدرجة الكلية.

وأوضح أن الهيئة قررت منح مهلة مدتها سنتين للذين يمارسون هذه المهن حالياً، بحيث يتم خلال هذه الفترة الانتهاء من إنجاز البرنامج التأهيلي، أما المنضمين الجدد للعمل في قطاع الأوراق المالية بالدولة، فسيتعين عليهم النجاح في هذا البرنامج قبل حصولهم على الترخيص بالعمل في الأسواق.

وفيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة للالتحاق بالبرنامج، أوضح نائب الرئيس التنفيذي للهيئة أن موظفي شركات الوساطة يمكنهم التسجيل للامتحان من خلال تعبئة النموذج الذي أرسلته الهيئة لشركات الوساطة في منتصف سبتمبر الماضي، ومن ثم دفع الرسوم في حساب الهيئة بمصرف أبوظبي الإسلامي عن كل مادة من المواد التي سيتم الامتحان بها، وإرسال النموذج ونسخة من إيصال إيداع الرسوم للهيئة، علما بأنه يمكن الحصول على الإجراءات المتبعة من خلال موقع الهيئة الإلكتروني، مضيفاً أنه بعد إتمام عملية التسجيل ودفع الرسوم ستقوم الهيئة- بالتنسيق مع معهد الأوراق المالية والاستثمار - تسليم المادة العلمية للملتحقين بالبرنامج.. كما أن الهيئة ستقوم -تحقيقاً للمرونة في إجراء مواعيد الاختبارات بما يتناسب مع ظروف عمل المتقدمين لها- بالتنسيق مع المتقدمين، لتحديد المواعيد الملائمة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، يستطيع موظفو شركات الوساطة التقدم للاختبارات لأكثر من مرة في حالة عدم محالفتهم التوفيق في المرة

> «منح مهلة سنتين للعاملين الحاليين بحقل الوساطة لإنجاز البرنامج التأهيلي»

الأولى، وذلك خلال مهلة العامين التي بدأت في ٢٦ أكتوبر الماضي مع دفع الرسوم المحددة لإعادة إجراء الاختبار.

وأكد على أن المادة العلمية والاختبارات متوفرة حالياً باللغة الانجليزية فقط، وسيتم توفيرها باللغة العربية خلال السنة القادمة في اثنتين من البرامج الدراسية المقدمة هما «مقدمة في الاستثمار» و«التشريعات المعول بها في الدولة»، كما أن بإمكان ممثل الوسيط أداء الاختبارات المخصصة لمدير العمليات أو المراقب الداخلي مما يجعل ممثل الوسيط مؤهلا لشغل أية وظيفة أخرى، إذا تحققت فيه شروط الترخيص المحددة، علما بأن البرنامج مخصص في الوقت الحالي لمن يعملون بالفعل في مجال الوساطة بالدولة.

الهيئة تؤهل موظفيها لجائزة الشيخ خليفة للتميز الحكومي

أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع مشروعا لتأهيل موظفيها لجوائز برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، صرح بذلك سعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة. وأشار إلى أن البرنامج تضمن تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لكافة موظفي الهيئة والعاملين بها، لتوعيتهم بمعايير وفئات جوائز برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، وإطلاعهم على خطة وسير عمليات تأهيل الإدارات، و فرق العمل بالهيئة للترشيح لجائزة الإمارات للأداء الحكومي، وكذلك تأهيل الموظفين المتميزين للترشيح لأوسمة رئيس مجلس الوزراء.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته الهيئة بحضور الرئيس التنفيذي للهيئة، ونواب الرئيس التنفيذي، ومديري الإدارات، والمستشارين، وكافة موظفي الهيئة والعاملين بها. أضاف الطريفي أن الهيئة قامت بتشكيل لجنة للإشراف على عملية التأهيل برئاسة الرئيس التنفيذي للهيئة وتشكيل فريق التميز، والذي ضم ٩ أعضاء يمثلون كافة قطاعات العمل بالهيئة يتم تدريبهم على أسس ومعايير الجائزة، كما أن الهيئة بصدد إجراء تقييم لترشيح الإدارات المؤهلة للجائزة، مشيراً إلى أن عملية الترشيح تجري وفق برنامج زمني محدد.

وأكد على أهمية مشاركة العاملين بالهيئة في هذا البرنامج المهم، وتحفيز الموظفين من خلال تنويع عمليات التواصل مع الموظفين عبر تنظيم الندوات، وورش العمل، واللقاءات التفاعلية على الموقع الإلكتروني الداخلي، وإجراء الاستبيانات اللازمة لنشر ثقافة التميز المؤسسي.ولفت الرئيس التنفيذي إلى أن مسألة الاستثمار في العنصر البشري تمثل نقطةً مركزيةً في استراتيجية هيئة الأوراق المالية كونها تعد إحدى العناصر الأساسية للتميز ومحوراً رئيساً للتطوير والتحديث، ومن هذا المنطلق تبنت الهيئة مفهوم التميز المؤسسي كأداة ووسيلة للتطوير المستمر القائم على تفعيل منظومة إدارية متكاملة من المبادئ المترابطة فيما بينها.

ونوه إلى أن الهيئة تحرص باستمرار على قياس أداء موظفيها الكمي والنوعي، ومدى قدرته على تقديم أفكار ومبادرات بناءة تساهم في الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة لعملائها في قطاع الأسواق المالية، وأسواق السلع ودرجة التزامهم بالأنظمة المؤسسية، وتحمل مسؤولياتهم الوظيفية، ومهاراتهم وقدراتهم الإشرافية، والتخطيطية بما يساهم في تعزيز ثقافة الإبداع والولاء والتميز لدى كافة العاملين بالهيئة. وفي المقابل تقوم الهيئة بقياس درجة رضا المتعاملين عن الخدمات التي تقدمها وتتعاون في ذلك مع إحدى الجهات البحثية المستقلة.

في إطار خطط الهيئة للتوطين

استقبال الدفعة الثالثة من برنامج التوطين «شير» بمشاركة ١٢ متدرباً

ضمن مساعيها لتحقيق مبادرة التوطين الحقيقي لتخصصات أسواق المال، استقبلت هيئة الأوراق المالية والسلع منتسبي الدفعة الثالثة من برنامج «دعم الموارد البشرية نحو توطين حقيقي «SHARE»»، الذي يهدف إلى إعداد كفاءات مواطنة للعمل في قطاع الأوراق المالية.

وتضم الدفعة الثالثة ١٢ متدرباً من خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالدولة، ومتدرباً واحداً من مركز دبي للسلع المتعددة، وذلك بعد نجاحهم في اجتياز اختبارات القبول التي تمت لهذا الغرض بحضور نواب الرئيس التنفيذي للهيئة.

تعزيز التنمية

ولدى افتتاحه الدورة الثالثة من البرنامج، أشار السيد محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المؤسسية والمساندة، إلى الاهتمام الذي توليه القيادة العليا للهيئة ممثلة في شخص كل من معالي سلطان بن سعيد المنصوري، رئيس مجلس الإدارة، وزير الاقتصاد، وأعضاء المجلس، وسعادة عبد الله الطريفي، الرئيس التنفيذي للهيئة بهذا البرنامج، منوهاً إلى أنه يأتي تماشياً مع أهداف استراتيجية حكومة دولة الإمارات، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة لرأس المال البشري، ودعم الشباب، وتعزيز دورهم في تنمية المجتمع، واستحداث برامج وخطط عمل واضحة لدعم الموهوبين والمبدعين من الشباب، وتوفير الحوافز لهم.

وأكد حرص الهيئة على أن يكون الاختيار قائماً على أساس معايير انتقائية عالية للكفاءات الواعدة، سواء من حيث التخصص والتقدير التراكمي، والنواحي السلوكية والمعرفية، وإجادة اللغات الأجنبية، ومهارات الحاسب الآلي. وطالب الحضري الملتحقين بالبرنامج الحرص على التمثيل المشرف للهيئة في داخل الدولة وخارجها، والمواظبة على حضور مساقات التأهيل النظري والتدريب العملي، وتحقيق معدلات الانجاز اللازمة للانتقال عبر مراحل البرنامج.

كما طالب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المؤسسية والمساندة بإعداد التقارير والأبحاث العلمية التي يتطلبها المسار الأكاديمي للبرنامج، مع الالتزام بتعليمات شركاء التأهيل والتدريب العملي، والحرص على الاستفادة من كافة المصادر والموارد المعرفية والتعليمية التي يتيحها البرنامج.

استثمار طويل المدى

وأكد على أن برنامج «شير» يعد– وفق الخطتين الاستراتيجية والتشغيلية للهيئة – استثماراً طويل المدى في الموارد البشرية المواطنة بهدف تحقيق أقصى استفادة من مخرجات التعليم من مختلف جامعات الدولة وصولاً إلى تأهيل الخريجين للالتحاق بالعمل في الهيئة، أو لدى الجهات العاملة في قطاع الأوراق المالية، والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية المشاركة في البرنامج.

وكانت الهيئة قد وجهت رسائل إلى عدة جهات بالدولة لإيفاد مرشحين للالتحاق بالبرنامج. ومن بين الجهات التي وجهت إليها الدعوات، وزارة الإقتصاد، وسوق أبوظبي المالي، وسوق دبي المالي، ومركز دبي للسلع المتعددة.ويتضمن برنامج التدريب العملي، فضلاً عن دراسة اللغة الإنجليزية، دورات تدريبية وورش عمل في أسواق المال وتقنية المعلومات وتشريعات الأسواق المالية، كما سيتاح للمتدربين حضور جلسات التداول في بورصة لندن، والاطلاع على آليات العمل به، واكتساب الأسس المعرفية والمهارات العملية من خلال الالتقاء بنخبة من الخبراء والمتخصصين في أسواق المال في داخل الدولة وخارجها.

> **البرنامج يهدف إلى إعداد كفاءات مواطنة للعمل في قطاع الأوراق المالية**

ويتعين على المتدربين – وفقاً لخطة البرنامج – إنجاز عدد من التدريبات والموضوعات تتضمن: دورة حياة الشركات، وأسواق المال، والمتعاملين في الأسواق المالية، وكيفية تداول الأوراق المالية، وأنواع الأوراق المالية المدرجة، والرقابة على الأسواق، والتلاعب في الأسواق، والممارسات النظامية في الأسواق، وحالات غسيل الأموال وعلاقتها بأسواق المال.

ويشترط للتعاقد ما بين الهيئة والمتدرب أن تكون صفة الدارس خلال البرنامج هي متدرب أو متدربة، ويحصل المتدرب على مكافأة شهرية قدرها خمسة عشر ألف درهم طوال فترة مدة البرنامج، إضافة إلى حصول المتدربين المميزين على مكافآة مجزية.

مزايا البرنامج

ويمنح المتدرب الذي يجتاز كافة مراحل البرنامج – وفقاً للتخصص وتقارير الإنجاز والأداء خلال البرنامج– إحدى الوظائف التالية: محلل مالي، مفتش مالي، باحث قانوني، باحث في دراسات وأبحاث الأوراق المالية، أخصائي تطوير إداري، إضافة إلى مهندس شبكات وأمن المعلومات.

ووفقاً للشروط التي يتضمنها عقد الانضمام للبرنامج، يلتزم المتدرب بالعمل في الهيئة لمدة لاتقل عن ٣ سنوات، وفي حال عدم الرغبة للعمل في الهيئة أو في الجهة المرشح عنها يتحمل المتدرب الرسوم الدراسية.

٢٠٠ وسيط يتقدمون لاختبارات التأهيل والهيئة تقبل ٨٠ وسيطاً كمرحلة أولى

الهيئة تدشن مركزها للتدريب في دبي

دشنت هيئة الاوراق المالية والسلع مركزها للتدريب مؤخراً في مقرها بدبي، وذلك ضمن خطتها للارتقاء بأسواق المال والعاملين فيها وتطوير أدائهم بما يعزز من خدمة الاقتصاد الوطني.

وبدأ مركز الهيئة للتدريب مهامه باختيار ٨٠ وسيطاً يعملون في مهنة الوساطة في أسواق المال بالدولة، وذلك ضمن البرنامج التأهيلي للعاملين في حقل الوساطة. وكان مركز التدريب التابع للهيئة قد تلقى طلبات من مائتي وسيط للتقدم للاختبار، وذلك للتأهل لمهنة الوساطة بعد أن أصبح اجتياز الاختبار متطلباً ضرورياً لممارستهم المهنة. وقال سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة إن المركز أنشئ للنهوض بالمستوى الفني لموظفي الهيئة ووسطاء الأوراق المالية والمحللين الماليين، واختبارات ممثلي شركات الوساطة المسجلين لدى الهيئة والمحللين الماليين، بالإضافة إلى الرفع من الوعي العام لجمهور المستثمرين من خلال الندوات والمؤتمرات، والعمل على تشجيع وتأهيل الشباب المواطن للدخول في مجال قطاع الأوراق المالية بالدولة.

وأوضح أن الهيئة تعمل على جعل مركز التدريب والاختبارات في دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً إقليمياً للتدريب في مجال الأوراق المالية وتداول عقود السلع، مشيراً إلى تفعيل اتفاقيات التعاون مع مراكز التدريب مثل SII وCFA ومعهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية وغيرها من المؤسسات التدريبية المحلية والأجنبية. وتابع أن المركز يسعى إلى تهيئة موظفي الهيئة للقيام بالمهام المتوقع اعتمادها في المرحلة القادمة والمشار إليها في مشروع القانون الجديد للهيئة، وتلك المهام المعتمدة في الوقت الحاضر كنظام الاستشارات المالية والتحليل المالي والتداول على الهامش والمقاصة والتسويات. وبدأت اختبارات قبول الوسطاء للإنضمام إلى برنامج التأهيل مؤخراً، وذلك بهدف الحصول على شهادة التطوير المهني. ويتعين على الراغبين في العمل كوسطاء أو مدراء تداول أو مديري عمليات أو مراقبين داخليين اجتياز هذا البرنامج الذي يتضمن ثلاث مراحل للتأهيل الوسطاء وأربعة لبقية الوظائف.

وقال سعادة الدكتور فوزي بهزاد مستشار الأسواق بالهيئة ومدير مركز التدريب الجديد إن من أهداف المركز الجديد التنسيق والتعاون مع الإدارات المعنية في الهيئة لتفعيل البرامج الحالية كبرامج التوعية العامة وبرنامج SHARE وغيرها، والعمل على تطبيق برنامج توطين مهنة الوساطة والتحليل المالي في الدولة.

وقال د. بهزاد إن المركز سيقوم بالإشراف على نشاط التدريب المقدم إلى مختلف فئات قطاع الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لتلبية متطلبات الترخيص والاعتماد وتوفير احتياجات سوق العمل من الكوادر الفنية المؤهلة. وشدد على أن المركز يسعى إلى وضع معايير موحدة للتدريب للعاملين في قطاع الأوراق المالية بالتعاون مع الجهات المختصة ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها، إضافة إلى متابعة سير الخطة التدريبية للعاملين في قطاع الأوراق المالية للقيام بالتدريب وتنظيم الاختبارات، وتقديم الدعم والمشورة الفنية للإدارات المختلفة بالهيئة حول وضع الخطط التدريبية للموظفين التابعين لها، والتنسيق والتعاون مع المعاهد والمراكز الأهلية المتخصصة في الدول المختلفة.

وقال إن المركز يقوم في الوقت الراهن بتقديم الاختبارات للوسطاء إبتداء من ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩، حيث تم تسجيل اكثر من ٢٠٠ ممثل وسيط للاختبار الاول، مشيراً إلى أن هناك ثلاثة اختبارات للوسطاء، واختبارات خاصة للمحللين الماليين. وأوضح مستشار الأسواق المالية بالهيئة أن المركز يتعاون مع معهد الاستثمار والأوراق المالية البريطاني SII و CFA.

يذكر أن موظفي شركات الوساطة يمكنهم التسجيل للامتحان من خلال تعبئة النموذج الذي أرسلته الهيئة لشركات الوساطة في منتصف سبتمبر الماضي، ومن ثم دفع الرسوم بحساب الهيئة بمصرف أبوظبي الإسلامي عن كل مادة من المواد التي سيتم الامتحان بها وإرسال النموذج ونسخة من إيصال إيداع الرسوم للهيئة، علماً بأنه يمكن الحصول على الإجراءات المتبعة من خلال موقع الهيئة الالكتروني.

«الأوراق المالية والسلع» تحصل على عضوية المجلس الاستشاري للاتحاد العالمي للمحاسبين

بناءً على ترشيح مجلس معايير ومقاييس التدقيق العالمي، وتوصية الاتحاد العالمي لمعايير السلوك والأخلاق المهنية للمحاسبين، وافق مجلس رقابة ورعاية المصالح العامة على منح هيئة الأوراق المالية والسلع العضوية الكاملة في المجلس الاستشاري للاتحاد العالمي للمحاسبين (IFAC).

وقد تلقت الهيئة مؤخرا، خطاب الموافقة على منح العضوية من المجلس الاستشاري للاتحاد العالمي للمحاسبين، تمثل عضوية الهيئة لهذه الاتحادات العالمية المتخصصة في مجالات وضع المقاييس والمعايير القياسية للأداء المهني والرقابة عليها، تأكيداً عالمياً وشهادة تقدير لالتزام الهيئة بالمعايير والمقاييس المهنية المتعارف عليها، وفق أفضل الممارسات العالمية في مجالات التدقيق الرقابي والمحاسبي.

وتعتبر هذه رسالة واضحة المعاني تدعم ثقة المستثمر المحلي وأيضا الاستثمار الأجنبي في التزام الأجهزة الرقابية والتنظيمية للخدمات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة بالمعايير المهنية، ومقاييس الأداء المهني المتميز. كما تمثل قيمة مضافة تضع الأجهزة الرقابية بالدولة في المكانة التي تستحقها دوليا بين سائر أعضاء المجتمع الدولي في المجالات المهنية المتخصصة .

ومما هو جدير بالذكر، أن مجلس رقابة ورعاية المصالح العامة يعمل مع هذه الاتحادات المهنية المتخصصة في الرقابة على دعم وتفعيل وتطبيق معايير ومقاييس الالتزام بمعايير السلوك وأخلاق المهنة، ومقتضيات الأداء المهني النزيه بعيدا عن تضارب المصالح، وغيرها من سلبيات السلوك المهني.

وقد قطعت هيئة الأوراق المالية والسلع شوطاً كبيراً في تطبيق أفضل الممارسات العالمية في عملها التنظيمي والرقابي، بل وأخذت من جانبها بزمام المبادرة في وضع بنية تشريعية تكفل التطبيق الدقيق لمعايير الالتزام المهني، والضوابط الخاصة بحوكمة الشركات، واشتراطات الإفصاح، والنزاهة، والشفافية، وكفاءة الأسواق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن عضوية الهيئة في هذه المجالس المتخصصة لمدة ثلاث سنوات تبدأ اعتباراً من الأول من سبتمبر ٢٠٠٩. وقد تم اختيار الدكتور عبيد سيف الزعابي، مستشار البحوث مدير إدارة البحوث والتطوير، ممثلا عن الهيئة في فترة العضوية لدورتها الأولى.

٤٣١٥ ساعة تدريبية لموظفي الهيئة

بلغ عدد الساعات التدريبية التي حصل عليها موظفو هيئة الأوراق المالية والسلع خلال النصف الأول من العام الجاري ٤٣١٥ ساعة تدريبية، شارك فيها ١٢٩ موظفاً من داخل الهيئة وجهات أخرى من داخل الدولة، وذلك في إطار برامج الهيئة لتنفيذ خطتها التشغيلية للعام ٢٠٠٩ وتأهيل كادرها الوظيفي.

وقال سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة إن هذه الدورات والبرامج التدريبية تأتي وفق توجيهات مجلس الإدارة، وتماشيا مع الخطة الإستراتيجية للهيئة، وكذلك إستراتيجية حكومة الإمارات التي أعلنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي «رعاه الله»، والتي تضع ضمن أولوياتها الارتقاء بكفاءة وقدرات الموارد البشرية وتطوير الكفاءات الفنية والإدارية المواطنة. وأوضح الرئيس التنفيذي أن الخطة التدريبية للهيئة تركزت في أربعة قطاعات هي: القيادية والإشرافية والتنفيذية والتخصصية، وتندرج ضمن برنامج للتطوير الوظيفي المستمر يستهدف تأهيل كوادر وطنية ذات مهارات وقدرات عالية المستوى لتلبية احتياجات الهيئة وأولوياتها الاستراتيجية.

وركزت الدورات التخصصية والفنية على تطوير مهام الموظفين كل حسب اختصاصه ووظيفته ومسؤولياته، وذلك بتدريبه على أفضل الممارسات المطبقة في مجال عمله. ومن هذه الدورات التخصصية والفنية، التحكيم في المعاملات المصرفية والأوراق التجارية، الأساليب المحاسبية المشروعة في القوائم المالية في الشركات المدرجة في أسواق المال، هندسة العلاقات العامة والإعلام الدولي وفق معايير إدارة الجودة الإعلامية الدولية، والتقنيات المتقدمة في إدارة المشتريات وكيفية تقييم أداء الموردين، والرقابة على التداولات في القطاع المالي، والتوافق مع أفضل الممارسات في مجال الحوكمة، وأسواق المال العالمية، وخدمات الأسواق المالية الإسلامية، واستخدام أسلوب بطاقة الأداء المتوازن لقياس أداء الموارد البشرية، فيما تناولت الدورات الذاتية الذكاء العاطفي، وفنون الاتصال ،وقيادة الفريق الفعال، والإبداع الإداري، وتحديد الأهداف الإستراتيجية.

وقال محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للهيئة للخدمات المؤسسية والمساندة إن الهيئة كثفت جهودها لتأهيل الموظفين لإشراكهم بصورة فعالة في تنفيذ استراتيجية الهيئة والارتقاء بمعدلات الأداء إلى أعلى مستوياتها، ومن ثم إدارة الأداء المؤسسي وفقا لأفضل المعايير الدولية في ضوء منظومة من المحاور التي تركز على القيمة المضافة لكافة المتعاملين مع الهيئة، أخذاً في الاعتبار تحسين كفاءة الخدمات والعمليات الداخلية من خلال التدريب المستمر، وزيادة الخبرات والمهارات للموارد البشرية للهيئة.

الهيئة تصدر مجموعة من القرارات ا لجديدة خلال العام ٢٠٠٩

تسعى هيئة الاوراق المالية والسلع إلى إفراز بنية تشريعية متكاملة تهدف الى تحقيق الريادة في دعم وحماية الاستثمار في أسواق رأس المال والسلع وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني.

وتتطلع الهيئة، بما لها من صلاحيات تشريعية ورقابية على أسواق المال إلى مواكبة البنية التشريعية العالمية لأسواق المال استقطاب أفضل الممارسات والقوانين بما يتلائم مع الهدف الذي تضعه الهيئة للنهوض بأسواق المال إلى مصاف الأسواق المتقدمة.

وأصدرت الهيئة، منذ نشأتها نحو ٢٣ نظاما استنادا إلى القانون الأساسي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠ بشأن إنشاء هيئة الأوراق المالية والسلع، فيما بلغ عدد التعاميم التي صدرت نحو ٧ تعاميم، وكلها تصب في مصلحة المستثمر والأسواق وكل الجهات المعنية بالسوق، بما يخدم في النهاية الاقتصاد الوطني. وأصدرت الهيئة خلال العام الحالي عدداً من القرارات والتعديلات على بعض الأنظمة منها القرار رقم (١٤/ر) لسنة ٢٠٠٩ بشأن الرسوم المقررة لإدراج وتداول وحدات صناديق المؤشرات المتداولة.

ويأتي إصدار هذا القرار بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة على إدراج وتداول وحدات صناديق المؤشرات المتداولة، وذلك لبيان الإلتزامات المالية، وحقوق الجهات المعنية القائمة على تنظيم الإدراج والتداول، إضافة إلى حقوق الوسطاء من عمليات تداول هذه الوحدات.

وصدر خلال العام الحالي أيضاً القرار رقم (٢٩/ر) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الحفظ الأمين

للأوراق المالية، والذي يتيح تنظيم نشاطاً جديداً تحتاجه الأسواق المالية في الدولة وهو نشاط الحفظ الأمين للأوراق المالية، مسايرةً لأفضل الممارسات في الأسواق العالمية، وتطويراً لآليات التعامل في الأسواق.

وبموجب هذا النظام، تقوم الهيئة بترخيص وتنظيم ورقابة الشركات الراغبة بتقديم الحفظ الأمين بما يكفل حقوق جميع الأطراف، كالعملاء وشركات الحفظ الأمين، وشركات الوساطة، وبما يضمن استقرار الأسواق المالية.

وبين النظام شروط وإجراءات الترخيص بمباشرة هذا النشاط، ومهام والتزامات الحافظ الأمين، وضوابط العلاقة بينه وبين العميل، والجزاءات التي

يمكن توقيعها على شركات الحفظ الأمين التي تخالف أحكام هذا النظام.

وصدر القرار رقم(٣٣/ر) لسنة ٢٠٠٩ في شأن تنظيم نشاط أمين سجل الشركات المساهمة الخاصة. ويأتي إصدار هذا النظام بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، واستناداً لصدور قرار وزير الاقتصاد رقم٣٧ لسنة ٢٠٠٩ بشأن سجل الشركات المساهمة الخاصة، بحيث لا يجوز مباشرته إلا من خلال مؤسسة عامة أو شركة مساهمة عامة تعمل في مجال الأوراق المالية أو أحد البنوك العاملة في الدولة، وذلك بموجب ترخيص من الهيئة وفقا للشروط والضوابط الورادة بالقرار، وبما يحقق ضبط عمليات انتقال ملكية أسهم شركات المساهمة الخاصة، والحقوق المتعلقة بها بطريقة منتظمة ويحقق استقرار التعاملات على هذه الأسهم. ووضع النظام آلية الرقابة والتفتيش على أعمال أمين السجل للتحقق من قيامه بتنفيذ التزاماته، والجزاءات الواجبة التطبيق حال إخلاله بهذه الإلتزامات.

كما صدر أيضا خلال العام الحالي القرار رقم(٣٠/ر) بتعديل النظام الخاص بالوسطاء، وقد تضمن القرار تعديل المادة (١) من هذا النظام، وإضافة المادة (١٧ مكررا) إليه بما يسمح لشركة الوساطة بالتداول باسمها ولحسابها الخاص. وتضمن التعديل ضوابط تداول شركة الوساطة للأوراق المالية باسمها ولحسابها الخاص بعد الحصول على موافقة من الهيئة وفقا للشروط والإجراءات التي حددها القرار بما يحقق مصلحة شركات الوساطة في استثمار أموالها بنسبة ٤٠ في المئة من صافي حقوق المساهمين لديها، وألا تتجاوز استثماراتها في ورقة مالية معينة نسبة ١٠ في المئة من المبلغ المخصص للاستثمار في الاوراق المالية لحسابها الخاص. كما يحقق التعديل مصلحة السوق في وضع ضوابط لهذه التداولات بأن تكون من خلال شركة مرخصة لمزاولة نشاط الحفظ الامين، والمحافظة على الملاءة المالية اللازمة لمباشرة الشركة لنشاطها، وإصدار الأوامر الخاصة بتداولاتها من خلال الشخص المفوض بإدارة حساب الاستثمار ومصلحة عملاء الوسيط في حماية تعاملاتهم، وإعطاء أوامرهم الأولوية في التنفيذ على الأوامر الخاصة بالوسيط، ومراعاة عدم التضارب في المصالح.

صحافة

الاتحاد

هيئة الأوراق المالية لاتدخر وسعاً في الحفاظ على حقوق صغار المستثمرين

الثلاثاء - ٢٠٠٩/٠٩/٠٨ - زياد الدباس

هيئة الأوراق المالية هي الجهة المكلفة من قبل الحكومة للحفاظ على حقوق جميع شرائح المستثمرين في الأسواق المالية وعدالة التعامل معهم وعدم التعدي على أرزاقهم ومدخراتهم، خاصة ان نسبة مهمة من المواطنين يستثمرون في هذه الأسواق.

كما أن رفع مستوى الثقة بالاستثمار في الأسواق المالية سواء من مواطني دولة الإمارات أو من غير المواطنين، يأتي أيضا في مقدمة أولويات أهداف الهيئة باعتبار أن هذه الأسواق أصبحت من أهم المنافذ الاستثمارية في الدولة، إضافة إلى الدور الايجابي الذي تلعبه هذه الأسواق في دعم وتعزيز أداء الاقتصاد الوطني.هذا ما يلاحظ من مؤشر نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً من تدفق الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في هذه الأسواق، حيث أن ما نسبته ٩٠٪ من المستثمرين في الأسواق المالية هم من شريحة صغار المستثمرين، ونسبة مهمة من هؤلاء المستثمرين ينقصهم الوعي الاستثماري بأساسيات الاستثمار في الأسواق المالية، إضافة إلى سيطرة عقلية المضاربة على نسبة مهمة من المستثمرين بدلا من الاستثمار طويل الأجل وانخفاض ثقافة الشفافية لدى عدد هام من المسؤولين في الشركات المساهمة.

هذه الحقائق فرضت على الهيئة أعباء ومسؤوليات مضاعفة باعتبارها من الأسواق الناشئة وغير الناضجة، ولم يمض على تأسيسها سوى سنوات معدودة، كما أن تطبيق التداول الالكتروني في الأسواق المالية منذ تأسيسها عام ٢٠٠٠، سهل عملية التلاعب والتضليل من قبل بعض كبار المضاربين، من خلال طلبات الشراء أو عروض البيع الوهمية وغيرها من الممارسات الخاطئة، خاصة عندما يتكاتف بعض كبار المضاربين، أو يتفقون على ممارسات تهدف إلى تحقيق أرباح غير مشروعة. وهيئات الرقابة في العالم في صراع دائم ومستمر مع بعض كبار المضاربين من أجل تحجيم السلوكيات الاستثمارية الخاطئة والتخفيف من آثارها، وهيئة الأوراق المالية في الإمارات أصدرت العديد من القوانين والأنظمة والتعليمات سواء للوسطاء أو المتعاملين أو الشركات المدرجة للحفاظ على حقوق صغار المستثمرين، والحفاظ أيضاً على أخلاقيات مهنة الوساطة ومهنة المتاجرة في أسواق الأسهم، والالتزام بمبادئ التعامل الإنساني كالصدق والنزاهة باعتبار أن الجشع والطمع يبقيان في نفوس بعض كبار المضاربين بهدف تحقيق مكاسب مالية كبيرة بطرق سهلة على حساب مدخرات صغار المستثمرين.

والملاحظ أن هيئة الأوراق المالية في دولة الإمارات وهيئات الأوراق المالية في المنطقة لها تحركات إيجابية وفاعلة حيث فرضت خلال الفترة القصيرة الماضية عقوبات مختلفة سواء مادية أو معنوية على بعض التصرفات والسلوك الاستثماري الخاطئ لبعض المتاجرين في الأسواق بهدف تعديل سلوكهم الاستثماري، وبهدف تعزيز ثقة المتعاملين في الأسواق.

مدونون

دور محوري

خالد الزرعوني مدير موقع (uaetd.ae) أكد على الدور المحوري الذي قامت به وما تزال هيئة الاوراق المالية والسلع في توعية المستثمرين، ويقول إن التواصل والتوعية إنعكس إيجابا على أسواق المال والمستثمرين. ويشير الزرعوني إلى أن الهيئة استطاعت أن ترتقى بأسواق المال إلى مراتب متقدمة. بيد أنه نوه إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من القوانين والتشريعات التي تضمن انتقال اسواقنا إلى مصاف الاسواق المتقدمة وتحمي حقوق جميع الأطراف.

متداولون

تعميق الثقة

أكد المستثمر **صالح الشحي** مدير تداول سابق، أن الهيئة استطاعت خلال فترة قصيرة تعميق ثقة المستثمرين بالاسواق المالية وحمايتهم من التصرفات والممارسات الخاطئة، وهو ما رفع من وتيرة الدخول الاستثماري إلى هذه الأسواق خلال السنوات القليلة الماضية، وما زالت هذه الاستثمارات خاصة الاجنبية في التدفق على الأسواق. وأضاف الشحي أن الهيئة نجحت خلال الفترة الماضية في رفع الوعي الاستثماري للمستثمرين من خلال البرامج والندوات وورشات العمل التي تنفذها بشكل مستمر وهو ما ينعكس إيجاباً على أسواق المال.

معالي سلطان المنصوري يصدر ....

الزمني المعلن عنه في هذا الصدد- الالتزام بضوابط الحوكمة الصادرة عن الهيئة في موعد أقصاه شهر أبريل من العام ٢٠١٠. ومن التعديلات التي تضمنها القرار الجديد تحديد الشركات الملزمة بتطبيق ضوابط الحوكمة في جميع الشركات والمؤسسات التي أدرجت أوراقاً مالية لها في أحد أسواق الأوراق المالية بالدولة وعلى أعضاء مجالس إداراتها، ونظرا للطبيعة الخاصة بهيكل الملكية لبعض الشركات، فقد تم استثناء الشركات والمؤسسات المملوكة بالكامل للحكومة الاتحادية أو إحدى الحكومات المحلية من تطبيق هذه الضوابط. تضمن القرار تحديداً لشرط المعاملات المالية ذات الأهمية، والذي يعد أحد الشروط الواجب التحقق منها لتحديد استقلالية عضو مجلس إدارة الشركة، بحيث تعتبر المعاملات المالية ذات أهمية إذا تجاوزت في مجموعها نسبة ٥٪ من رأس مال الشركة المدفوع ،أو مبلغ خمسة ملايين درهماً أو ما يعادلها من عملة أجنبية أيهما أقل.

كما تضمن القرار تعديلاً هاما بشأن مهام لجنة الترشيحات والمكافآت، فأصبح من بين مهامها إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي. وأناط القرار باللجنة التحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة. كذلك تضمن القرار ضرورة أن يكون لدى الشركة نظاماً محكماً للرقابة الداخلية، تمتع فيه ادارة الرقابة الداخلية بالاستقلال الكافي الذي يمكنها من أداء مهامها، وذلك من خلال تبعيتها

تتمة صفحة ١

المباشرة لمجلس إدارة الشركة، ومستهدفاً تقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر بالشركة، وتطبيق قواعد الحوكمة فيها على نحو سليم، بالإضافة إلى التحقق دوماً وباستمرار من إلتزام الشركة والعاملين فيها بأحكام القوانين والانظمة والقرارت المعمول بها.

وأكد القرار على ضرورة استقلالية المدقق الخارجي للشركة، وأوجب أن يكون مدقق الحسابات الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها، وتحقيقا لذلك فقد حظر القرار على المدققين القيام ببعض الأعمال خلال فترة توليهم مراجعة التقارير المالية للشركة، وذلك بناء على الدراسات التي أعدتها الهيئة وبعض المؤسسات المعنية حول أهم الممارسات الدولية في هذا الشأن. وشملت التعديلات تحديد الجزاءات التي يمكن توقيعها على الشركات غير الملتزمة بتطبيق هذه الضوابط، وقد تمثلت هذه الجزاءات في إنذار الشركة لإزالة أسباب المخالفة، وتعليق إدراج الورقة المالية للشركة، أو إلغاء إدراجها، أو فرض غرامة مالية لا تتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون.

وتحقيقا للآثار الايجابية المنشودة نتيجة الالتزام بتطبيق هذا القرار، واستمرارا من الهيئة في خطتها التثقيفية لتوعية الشركات وأصحاب القرار والعاملين فيها، وحثهم على تبني ضوابط الحوكمة وإرساء دعائمها على نحو تصاعدي وصولاً إلى التطبيق الإلزامي في نهاية إبريل ٢٠١٠ ، فإنها ستعقد وتنظم عدد من الندوات وورش العمل قريباً في هذا الشأن للتعريف بهذه الضوابط ومتطلبات تطبيقها.

صناديق الاستثمار

صادر عن هيئة الاوراق المالية والسلع في ٢٠٠٩

يعرف هذا الكتيب ماهية صناديق الاستثمار وأنواعها بشكل مختصر وموجز وبلغة بسيطة يستطيع جميع المستثمرين بكافة فئاتهم الاستفادة منها.

وقالت هيئة الأوراق المالية والسلع في تقديمها لهذا الكتيب، الذي جاء في ١٦ صفحة من القطع المتوسط، إنه مع ازدياد مجالات الحياة تعقيداً، أصبحت كل أنواع الاستثمار تتطلب حداً أدنى من الثقافة والمعرفة الاستثمارية، وهو ما تحرص الهيئة على تقديمه بشتى الطرق، ليكون هذا الكتيب جزءاً من سلسلة من الاصدرات تعرف بأنواع متعددة من الاستثمارات.

واشارت إلى أن هذه الاصدرات لا تهدف الى لفت انتباه المستثمر إلى نوع معين من الاستثمار دون غيره، لكن الهدف منها هو إلقاء الضوء على معظم الاستثمارات المتاحة في أسواق المال، ومحاولة شرح القواعد المنظمة لها.

وجاء الكتيب تحت عناوين فرعية، تستهل حملة توعوية ونصائح للمستثمرين باتخاذ القرار الاستثماري بناءً على معلومات دقيقة من مصادر موثوقة، مشيراً إلى أن القرارات الاستثمارية المبنية على معلومات غير دقيقة تعرض أموال المستثمرين إلى مجازفة خطيرة. وينصح الكتيب المستثمرين بعدم «وضع بيضهم في سلة واحدة»، داعياً إلى توزيع الاستثمارات بين النشاطات المختلفة مثل الأسهم والسندات والعقارات وغيرها..سواء أكان المستثمر يدير استثماراته أم أوكلها إلى أحد صناديق الاستثمار.

ويعرف الكتيب صناديق الاستثمار بـ «أنها أوعية استثمارية تشتمل على مجموعة من الأوراق المالية يتم اختيارها وفقاً لأسس ومعايير محددة تحقق فائدة التنوع، والذي يؤدي إلى خفض مستوى المخاطرة».

ويبين أن خبراء الصندوق يبذلون كل الجهد لاستثمار الأموال الموجودة فيه لتحقيق الأرباح التي تعود بالفائدة على ملاك الصندوق وهم حاملوا الوحدات أو الأوراق، مشيراً إلى أن الصندوق قد يكون في كثير من الحالات هو الحل الأمثل للمستثمر، لأنه يمثل وقاية له من التقلبات العنيفة التي تتعرض لها أسواق المال من وقت لآخر، وتجعل الاستثمار مخاطرة من الأفضل أن يديرها خبراء محترفون على دراية بحركة الأسواق المحلية والعالمية.

ويعرض الكتاب لأشكال صناديق الاستثمار، حيث قسمها إلى قسمين، الأول الصندوق المغلق والثاني المفتوح. وعرف الصندوق المغلق بأنه الصندوق الذي يملك رأسمال ثابت يطرح للاكتتاب، ويكون لأجل محدد أو غير محدد، ويتم إدراج وحداته الاستثمارية في البورصة، حيث يتم تحديد أسعار هذه الوحدات بالطريقة نفسها التي يتم تحديد اسعار أسهم الشركات بها، ويستطيع حامل تلك الحصص أو الوحدات أن يبيعها داخل السوق كما يستطيع المتعاملون حيازتها بعد طرحها في السوق.

أما الشكل الثاني للصناديق الاستثمارية فهو الصندوق المفتوح أو المشترك، والذي لا يكون رأسماله ثابتاً. وقد يصدر حصصا جديدة، وتلتزم إدارة الصندوق بتلبية طلبات الاسترداد التي يمكن ان يتقدم بها ملاك الحصص، أو الوحدات الاستثمارية متى أرادوا، وهذا النوع من الصناديق الاستثمارية لا يتم إدراجه في الأسواق المنظمة أو غير المنظمة،

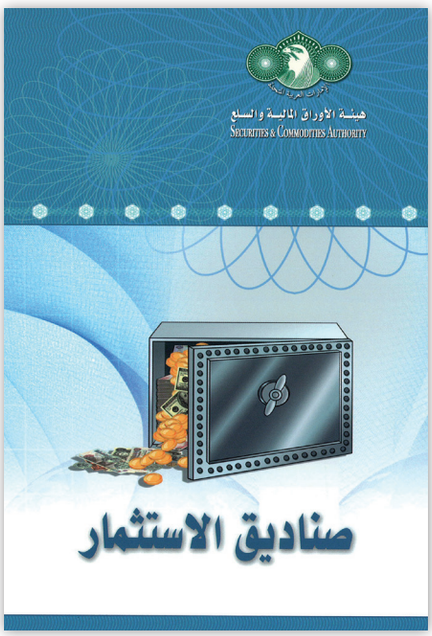

وإنما تنشر الشركات المصدرة أسعار الشراء أو البيع الخاصة بها في الصحف. ويعرض الكتيب مزايا ومخاطر صناديق الاستثمار، وقال: إن الإقبال زاد على الصناديق خلال العشرين عاما الماضية وذلك بسبب استفادة المستثمر من خبرة الجهات التي تدير هذه الصناديق، والاستفادة من تنوع الاستثمارات فيها.

ويشير إلى أن من مزاياها أيضاً دقة السجلات المحاسبية المتعلقة بعمليات الصندوق، وتوفر البيانات المتصلة بأداء الصندوق يومياً، والسيولة التامة لحصة المشترك المتمثلة في الاستعداد الدائم لتلبية طلبات الاسترداد التي يتقدم بها ملاك الحصص، إضافة إلى إمكانية تحصيل دخل كتوزيعات نقدية عند ارتفاع أسعار أسهم الصندوق. في الجانب الآخر، يبين الكتيب أن مخاطر الاستثمار في هذه الصناديق تتمثل في المخاطر السوقية حيث تتدنى قيمة استثمارات الصندوق في حال حدوث هبوط عام في الأسواق، إضافة إلى المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة والضغوط التضخمية «تراجع القوة الشرائية للنقود».

ويعرض الكتيب إلى إجراءات تداول وحدات صناديق الاستثمار، وإلى قياس أداء هذه الصناديق، كما عرض لأنواعها، وقال إن أهم الصناديق الاستثمارية هي صناديق النمو، وهي تناسب الاستثمارات طويلة الأجل، أما النوع الثاني منها فهي صناديق النمو والدخل، وهي يناسب المستثمرين ذوي الدخل المحدود. أما النوع الثالث من الصناديق فهي صناديق السندات، وهي تناسب المستثمرين الذين لا يفضلون المفاجآت غير السارة، بينما تناسب الصناديق المتوازنة مختلف فئات المستثمرين.

أما النوع الخامس من الصناديق، فهي صناديق النمو(الهجومية)، وأغلب مستثمريها من فئة المضاربين، بينما تستثمر صناديق المؤشرات الأسهمية في مؤشرات أسهم فقط، وتستثمر صناديق المؤشرات المتداولة، وهي النوع السابع حسبما عرضها الكتيب، في محفظة من الأسهم وبأوزان تخدم أهدافها وأهداف مستثمريها، بينما تستثمر الصناديق العقارية في قطاع العقار.

وعرض الكتيب للنوع الثامن والأخير من الصناديق وهو الصناديق الاسلامية. ويختتم الكتيب بنصائح قدمها للمستثمرين تحت عنوان القواعد الذهبية، والتي شدد فيها على ضرورة معرفة المستثمر لكافة الأحكام والأنظمة والشروط لأي صندوق قبل الاستثمار فيه.

ودعا إلى التأكد من أن الصندوق يدار من قبل إدارة تتمتع بخبرات لها باع طويل في هذا المجال، مشدداً على ضرورةً مراجعة المستثمر بشكل دوري لمدى نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه الاستثمارية، إضافة إلى إجراء المقارنات المتواصلة ما بين أداء هذا الصندوق وغيره من الصناديق الأخرى.

ضمن مساعيها لتطبيق الخطة الاستراتيجية

الهيئة تقدم خدماتها عبر بيئة إلكترونية حديثة وفق أفضل الممارسات

ضمن مساعيها المتواصلة لتقديم خدماتها عبر بيئة الكترونية حديثة ومتطورة، ولتطوير أسواق المال المحلية، وخدمة المستثمرين والعاملين في الأسواق، تسعى هيئة الأوراق المالية والسلع إلى تطوير خدماتها الإلكترونية، وتوفير خدمات نوعية للمستثمرين والشركات المساهمة العامة، وشركات الوساطة، وكافة المتعاملين بالسوق المالي.

وقطعت الهيئة شوطاً كبيراً في تنفيذ خطتها الاستراتيجية، التي تتضمن تقديم الخدمات عبر بيئة الكترونية حديثة وفق أفضل الممارسات العالمية من خلال العديد من المبادرات والاجراءات.

وطبقاً لخطتها التشغيلية للعام ٢٠٠٩ ، فإن هيئة الأوراق المالية والسلع تعمل على استكمال إنشاء قاعدة البيانات المتعلقة بالإصدارات الأولية وإعداد نماذج التقارير الإحصائية عن عملية الاكتتابات، إضافة إلى أرشفة إحصاءات التداول للأسواق المالية المحلية والإقليمية بهدف إنشاء قواعد للبيانات وتحديثها بشكل دوري.

حزمة مشاريع

وأنجزت الهيئة حزمة مشاريع استهدفت تطوير البيئة الإلكترونية الداخلية.. تضمنت تدشين الموقع الداخلي للهيئة، ونظام إنسيابية العمل، ونظام المراسلات، ونظام الأرشيف الإلكتروني، فضلاً عن أرشفة الملفات القديمة.

كما أدخلت الهيئة مؤخراً نظاماً إلكترونياً للمقترحات والشكاوي، ونظام الاستبانة الرقمية، وتعديل نظام المخالفات الإلكتروني.

وعمدت الهيئة، باعتبارها إحدى الجهات الحكومية الرقابية، على توفير مناخ عمل يضمن حماية المعلومات في ظل الظروف الطارئة المختلفة بما يمكنها من أداء رسالتها الرقابية المنوطة بها. ونظراً للأهمية القصوى للمعلومات التي تتداولها الهيئة، فقد وضعت السبل الكفيلة بحماية هذه المعلومات تحت أي ظرف أو عطل طارئ .

ومن خلال استثماراتها المتطورة في تقنية المعلومات، فقد وضعت الهيئة خطة لاستعادة المعلومات كاملة في حالة حدوث أي ظرف طارئ، والتعامل مع أي عطل فني أو حالة طارئة وبشكل سريع وفعال يضمن سلامة المعلومات، واستعادة جاهزية التشغيل بكامل طاقة النظام خلال ساعات قليلة.

برامج تثقيفية

على الصعيد ذاته، تعمل الهيئة على استحداث برامج تثقيفية لتوعية المستثمرين والموظفين في قطاع الأوراق المالية بواسطة التعليم الإلكتروني، واستحداث مكتبة إلكترونية تخدم عملية توعية المستثمرين والموظفين، وكذلك إعداد وإصدار دليل تثقيفي للمستثمرين بشأن حضور الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة

> **استحداث برامج تثقيفية لتوعية المستثمرين والموظفين في قطاع الأوراق المالية بواسطة التعليم الإلكتروني**

بهدف التثقيف، ونشر الوعي بين المستثمرين، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، ودليل تثقيفي آخر للمستثمرين يتناول كيفية قراءة وتحليل القوائم المالية.

وأطلقت هيئة الاوراق المالية والسلع مؤخرا عبر، موقعها الإلكتروني نظاماً إلكترونياً للمقترحات والشكاوى للمتعاملين في أسواق المال في الإمارات وللموظفين. والذي يتيح للجميع المناخ المناسب للإبداع والابتكار ويذلل العقبات امامهم.

وستطلق هيئة الاوراق المالية والسلع العديد من الخدمات الإلكترونية التي تساهم في تسهيل إنجاز المعاملات إلكترونياً دون الحاجة لحضور العميل، أو مندوب من الشركة إلى مقر الهيئة، ومن بين هذه الخدمات التي ستقوم الهيئة بتوفيرها إلكترونياً لعملائها: إجراءات تسجيل شركة مساهمة عامة، تجديد القيد وتحصيل الرسوم بواسطة الموقع الإلكتروني، إدخال بيانات فصل الحسابات ومراجعتها الكترونياً من خلال الشركات المعنية، إدخال بيانات الملاءة المالية للشركات، إدخال وتعديل بيانات الشركات العاملة في مجال الوساطة في الأوراق المالية وتعديلها عن طريق الشركات المعنية، وتقديم الشكاوي والتظلمات القانونية إلكترونياً.

ولزيادة التواصل مع عملائها، فإن الهيئة بصدد استخدام تكنولوجيا XBRL، حيث يمكن للشركات إرسال بياناتها و تحديثها الكترونيا عن طريق مكاتبهم مباشرة، والتي ستسهل عملية الإفصاحات، وتنظيم محتوياتها بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards IFRS)، والتركيز على متابعة إلزام الشركات المساهمة العامة بتحديث الأنظمة بما يتفق مع التشريعات والقوانين المعمول بها، كذلك تساعد الهيئة في عملية التحليل المالي واتخاذ القرار .

٦,٨ مليار سهم إجمالي أسهم الزيادة في العام ٢٠٠٩

بلغ اجمالي عدد أسهم زيادة رأس المال في شركات المساهمة العامة المدرجة، خلال الربعين الثاني والثالث من العام الحالي نحو ٦,٨ مليار سهم توزعت ما بين أسهم منحة، وأسهم جديدة، وأسهم ناتجة عن تحويل سندات قرض.

وتم إصدار ٣٣ قراراً وزارياً خاصاً بزيادة رأس المال عن طريق اسهم منحة، وقراراً واحداً بزيادة رأس المال عن طريق اسهم جديدة، و٣ قرارات خاصة بزيادة راس المال عن طريق تحويل سندات قرض إلى اسهم.

الزيادة عن طريق أسهم المنحة

الرقم	أسم الشركة	نوع التعديل
١	بنك أبوظبي الوطني	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (١٩٧,٦٦١,٣٨٢) سهم
٢	البنك العربي المتحد	زيادة رأس المال بنسبة ٢٥٪ منحة وبمقدار (١٩٩,٢٨٠,٢٥٦) سهم
٣	بنك الشارقة	زيادة رأس المال بنسبة ١٥٪ منحة وبمقدار (٢٦٢,٥٢٧,٩١٤) سهم
٤	الخليج للصناعات الدوائية	زيادة رأس المال بنسبة ٧٪ منحة وبمقدار (٤٤,٨٧٢,٩٢٦) سهم
٥	المشرق العربي للتأمين	زيادة رأس المال بنسبة ٢٠٪ منحة وبمقدار (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم
٦	أبوظبي الوطنية للتكافل	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (٦,٠٠٠,٠٠٠) سهم
٧	شركة اسمنت الإتحاد	زيادة رأس المال بنسبة ٥٪ منحة وبمقدار (٣١,٨٧٨,٠٠٠) سهم
٨	مصرف الإمارات الإسلامي	زيادة رأس المال بنسبة ٣٠٪ منحة وبمقدار (٢٨٠,٣١٢,٥٠٠) سهم
٩	بنك رأس الخيمة الوطني	زيادة رأس المال بنسبة ٣٠٪ منحة وبمقدار (٢٢٢,٠٠٧,٥٠٠) سهم
١٠	البنك التجاري الدولي	زيادة رأس المال بنسبة ٧٪ منحة وبمقدار (٧٦,٢٣٠,٠٠٠) سهم
١١	رأس الخيمة الوطنية للتأمين	زيادة رأس المال بنسبة ١٢,٥٪ منحة وبمقدار (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم
١٢	شركة الشارقة للتأمين	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (١٢,٥٠٠,٠٠٠) سهم
١٣	بنك دبي التجاري	زيادة رأس المال بنسبة ٢٥٪ منحة وبمقدار (٣٥٢,٩٦١,٢٥٠) سهم
١٤	بنك الاتحاد الوطني	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (١٨٧,٥٠٠,٠٠٠) سهم
١٥	بنك أم القيوين الوطني	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (١٣٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم
١٦	شركة صناعات اسمنت الفجيرة	زيادة رأس المال بنسبة ١٥٪ منحة وبمقدار (٤٦,٤١٧,٢١٦) سهم
١٧	بنك الاستثمار	زيادة رأس المال بنسبة ٥٪ منحة وبمقدار (٥٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم
١٨	شركة الصقر الوطنية للتأمين	زيادة رأس المال بنسبة ١٥٪ منحة وبمقدار (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم
١٩	بنك دبي الاسلامي	زيادة رأس المال بنسبة ٥٪ منحة وبمقدار (١٧٢,٢٧٠,٠٠٠) سهم
٢٠	بنك المشرق	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (١٤٦,٣٨٦,٩٩٢) سهم
٢١	شركة الفجيرة لصناعات البناء	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (١١,٥٠٠,٠٠٠) سهم
٢٢	شركة سيراميك رأس الخيمة	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (٥٥,٨٣٧,٩٠١) سهم
٢٣	شركة الخليج للمشاريع الطبية	زيادة رأس المال بنسبة ٥٪ منحة وبمقدار (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم
٢٤	مصرف الشارقة الاسلامي	زيادة رأس المال بنسبة ٥٪ منحة وبمقدار (١١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم
٢٥	شركة دبي للاستثمار	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (٣٢٤,٥٨١,٤٠٠) سهم
٢٦	شركة صناعات اسمنت أم القيوين	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (٣٣,٠٠٠,٠٠٠) سهم
٢٧	شركة الإتحاد العقارية	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (٣٠٦,٠٧٧,٨٦٠) سهم
٢٨	شركة أبوظبي لبناء السفن	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (١٩,٢٧٢,٠٠٠) سهم
٢٩	الشركة الخليجية للاستثمارات العامة	زيادة رأس المال بنسبة ٣٥٪ منحة وبمقدار (٣٧٨,٠٠٠,٠٠٠) سهم
٣٠	شركة الإمارات لتعليم قيادة السيارات	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (٨,١٦٢,٤٠٠) سهم
٣١	الشركة الوطنية للتأمينات العامة	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (١٢,١٧١,٦٠٠) سهم
٣٢	شركة أرامكس	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (١٢١,٠٠٠,٠٠٠) سهم
٣٣	الإمارات دبي الوطني	زيادة رأس المال بنسبة ١٠٪ منحة وبمقدار (٥٠٥,٢٥٢,٥٠٠) سهم

وبلغ مجموع زيادات أسهم المنحة عن العام ٢٠٠٩ (٤,٤٢٥,٦٦١,٥٩٧) أربعة مليارات، وأربعمائة وأثنين وثلاثين مليون ومائة وواحد وستين ألف وخمسمائة وسبعة، وتسعون سهم (انظر الجدول).

وبلغ مجموع الزيادات الناتجة عن تحويل سندات القرض إلى أسهم عن العام ٢٠٠٩ (٣,٠٧٦,٣٣٣,٣٣٣) ثلاثة مليارات، وستة وسبعون مليون، وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون سهم، وشملت ٣ شركات هي شركة شعاع كابيتال بنحو ٥١٥ مليون سهم، والشركة الخليجية للاستثمارات العامة بنحو ٣٣٣ مليون سهم، وشركة أبار للاستثمار البترولي بنحو ٢,٢ مليار سهم. وكان مصرف الإمارات الإسلامي الوحيد الذي زاد أسهما جديدة بلغت ١,١ مليار سهم.

إلى ذلك، تم إصدار ١٠ قرارات وزارية أخرى بخلاف زيادة رأس المال والحوكمة، وشملت هذه القرارات كلا من بنك الخليج الأول، وشركة الخليج للملاحة القابضة، وشركة سوق دبي المالي، ومصرف دبي، وبنك نور الاسلامي، وشركة نور للتكافل العائلي، وشركة نور للتكافل العام، شركة الجرافات البحرية الوطنية، وشركة جلفا للمياه المعدنية والصناعات التحويلية وشركة الاتحاد للتامين.

إعادة شراء الأسهم

على الصعيد ذاته، قامت هيئة الاوراق المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة والتنسيق مع الشركات المعنية التي تقدمت بطلبات للحصول على موافقة الهيئة لشراء نسبة مئوية من أسهمها لا تتجاوز ١٠٪، والتأكد من تلبية هذه الشركات للشروط المنصوص عليها في المادة (١٦٨) من قانون الشركات التجارية ومراعاتها للضوابط والإجراءات التنظيمية التي وضعتها الهيئة بهذا الخصوص.

ومنحت هيئة الأوراق المالية والسلع الموافقة لشركتين على شراء نسبة من أسهمها، وهما بنك ابوظبي الوطني والذي تم الموافقة له على شراء ١٠ في المئة من أسهمة، ويبلغ عددها نحو ٢١٧ مليون سهم، كما تم الموافقة لشركة دريك اند سكل انترناشيونال على شراء ١٠ في المئة من اسهما والبالغة نحو ٢١٧,٧ مليون سهم.

وبلغ مجموع الأسهم الموافق على شرائها (٤٣٥,٢٠٥,٢٩٧) أربعمائة وخمسة وثلاثون مليون، ومائتين وخمسة آلاف، ومائتين وسبعة وتسعون سهم.

ووافقت الهيئة خلال الربعين الثاني والثالث من العام الحالي على عقد (١٤) أربعة عشر جمعية عمومية منها (١١) جمعية عادية و(٢) جمعية غير عادية و(١) عادية وغير عادية، كما حضر ممثلو الإدارة (٨٢) جمعية عمومية منها(٣٢) جمعية عادية و(٣) جمعية غير عادية و(٤٧) جمعية عادية وغير عادية.

وافقت على ٨ دراسات جدوى لإنشاء شركات مساهمة

الهيئة تسجل شركتين مساهمتين بعد توفيق أوضاعهما

بلغ عدد الشركات المساهمة التي تم قيدها في هيئة الاوراق المالية والسلع خلال الربع الثاني والثالث من العام الجاري ٢٠٠٩ شركتان فقط، وذلك بما يتوافق مع أحكام قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤.

وتم تسجيل شركة السيراميك العامة، وشركة الإنشاءات البترولية الوطنية، وهما شركتان أسستا قبل صدور قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤، وتم توفيق أوضاعهما بعد صدور قرارين وزاريين رقم ٤١٧ و ٤١٥ لسنة ٢٠٠٩ بتوفيق الأوضاع.

وقالت الهيئة إن الحذر يكتنف الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية اليوم بسبب حجم التباطؤ العالمي، وهو ما تحاول التغلب عليه من خلال دعم وتشجيع المستثمرين الراغبين في تأسيس شركات مساهمة عامة جديدة، في إطار الضوابط المحددة قانوناً.

ويبلغ إجمالي الشركات المسجلة في هيئة الاوراق المالية والسلع ١٥٤ شركة. ويبلغ عدد الشركات المقيدة لدى الهيئة ١٣٦ شركة منها ١٠٦ شركات محلية و٣٠ شركة أجنبية، بينما يبلغ إجمالي الشركات المدرجة في سوق الإمارات للأوراق المالية ١٣١ شركة منها ١٠٦ شركات محلية، و٢٥ شركة أجنبية. وتم إلغاء إدراج ٦ شركات منها شركتان محليتان وأربع شركات أجنبية، فيما يبلغ عدد الشركات قيد الإدراج ٦ شركات منها شركة محلية و خمس شركات أجنبية.

وقامت الهيئة، في إطار رغبتها في تسهيل إجراءات تأسيس الشركات المساهمة العامة، بالاستناد إلى القرار الوزاري رقم (٧٢٨) لسنة ٢٠٠٨ في شأن إجراءات البناء السعري للأوراق المالية، في تحديد آليات تطبيق هذا القرار.

> «الحذر يكتنف تغيير الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية بسبب حجم التباطؤ العالمي»

وتم نشر جميع الإجراءات الخاصة بالتحول إلى شركات مساهمة عامة تأسيساً على نظام البناء السعري على موقعها الإلكتروني.

إلى ذلك، أخطرت هيئة الأوراق المالية والسلع وزارة الاقتصاد بموافقتها على استكمال إجراءاتها لثمانية دراسات جدوى، تم إعدادها من قبل مؤسسين لشركات مساهمة خاصة كانوا قد تقدموا بطلبات تأسيس لوزارة الاقتصاد.

وكانت وزارة الاقتصاد حولت ملف هذه الدراسات إلى الهيئة بصفتها عضواً في لجنة الشركات المساهمة بهدف مراجعتها، وإبداء الملاحظات اللازمة عليها.

من جهة اخرى، تم تجديد ٣٢ شهادة تسجيل للشركات المساهمة العامة والمسجلة لدى الإدارة خلال الربع الثاني والثالث من العام الحالي، وبما يمثل (١٠٠٪) من شهادة التسجيل، والتي تنتهي في هذه الفترة، الأمر الذي يدل على قيام إدارة الإصدار والإفصاح بدور كبير في تتبع الشركات وضمان استمرار استيفائها لكافة متطلبات القانون.

وتمت الموافقة خلال هذه الفترة على عقد ١٤ جمعية عمومية منها (١١) جمعية عادية و(٢) جمعية غير عادية و(١) عادية وغير عادية.

كما حضر ممثلو الإدارة في هيئة الأوراق المالية والسلع ما عدده (٨٢) جمعية عمومية منها(٣٢) جمعية عادية، و(٣) جمعية غير عادية، و(٤٧) جمعية عادية وغير عادية.

إلزام الشركات المساهمة بتوضيح أنشطتها الاستثمارية

طلبت هيئة الأوراق المالية والسلع من الشركات المدرجة، تضمين بياناتها المالية المرحلية توضيحاً لأنشطة الشركة الاستثمارية (أوراق مالية، عقارات، أراضي، شركات تجارية، ...وغيرها).

وشددت الهيئة على ضرورة تصنيف هذه الأنشطة إلى استثمارات محلية، واستثمارات خارجية (الموجودات الأجنبية) مع بيان طبيعة هذه الاستثمارات وحجم كل منها، وتوضيح السياسات المحاسبية المتبعة في تصنيف هذه الاستثمارات بأنواعها المختلفة.

وطلبت هيئة الأوراق المالية والسلع كذلك من الشركات المدرجة الإفصاح عن حجم الودائع في البنوك الأجنبية في الخارج، كما تم مخاطبة الشركات التي لم تلتزم بالإفصاح عن ذلك ضمن البيانات المالية أن تلتزم كما هو مطلوب.

وتابعت هيئة الأوراق المالية والسلع خلال الفترة الماضية التزام الشركات المدرجة بأسواق المال بأنظمة الإفصاح والشفافية، والتقيد بالإفصاح عن بياناتها المالية في مواعيدها المحددة قانوناً، والتأكد من احتواء هذه البيانات على إيضاحات كافية تشرح كافة جوانبها الإستثمارية سواء أكانت على شكل أدوات مالية، أو أصول قائمة.

إلى ذلك، بلغ عدد الشركات المساهمة العامة التي التزمت بتوجيهات الهيئة بالإفصاح عن بياناتها المالية نصف السنوية للعام ٢٠٠٩، خلال المدة القانونية (١٢٧) شركة من إجمالي الشركات المساهمة المدرجة بالأسواق، والبالغة (١٣١) مائة وواحد وثلاثون، شركة مما يشكل نسبة (٩٧٪). في حين بلغت نسبة إفصاح الشركات المحلية المدرجة بالأسواق عن تلك البيانات نسبة (١٠٠٪).

تداول ٣٦٢,٤٠٢ عقداً آجلاً بقيمة ١٨,٦٩ مليار دولار

«دبي للذهب والسلع» تعتمد نماذج خاصة لتقييم المخاطر المحتملة

بناءً على توجيهات هيئة الأوراق المالية والسلع، قامت بورصة دبي للذهب والسلع بإعداد نماذج خاصة عن تقييم المخاطر المحتملة، التي قد تكتنف عمليات التداول في العقود الآجلة للسلع، والتي يجب توقيعها من قبل كل عميل يرغب في أن يقوم الوسيط بالتداول نيابة عنه.

وتمثل هذه النماذج حدودا اختيارية للعميل، يتم بموجبها وضع حد معين للخسائر التي قد تنشأ عن تداولاته في البورصة، في الوقت الذي يقوم فيه الوسيط بتوقيع تعهد، بالتزامن مع توقيع العميل، يعلن فيه التزامه ببذل العناية اللازمة خلال قيامه بالتداول، وفقا لاختياره نيابة عن العميل.

إلى ذلك، قامت هيئة الأوراق المالية والسلع بترخيص وسيط جديد للتداول ببورصة دبي للذهب والسلع خلال الربع الثالث من العام الجاري، ليرتفع عدد وسطاء تداول السلع بالبورصة إلى ١٣٣ وسيطا، مع نهاية شهر سبتمبر الماضي.

وعدلت بورصة دبي للذهب والسلع اعتبارا من السادس من يوليو ٢٠٠٩، الهوامش الابتدائية لكل من عقود الذهب والفضة، ليتحدد بذلك الهامش الابتدائي لكل من الذهب والفضة عند ٨٠٠ دولار مقارنة بالف دولار في السابق.

وعدلت البورصة كذلك الهوامش الابتدائية التي يدفعها العملاء لتداول كل من عقود زيت ويست تكساس وعقود الزيت الخام الخفيف وزيت برنت إعتباراً من العاشر من أغسطس الماضي، حيث أصبحت ٤٠٠٠ دولار أمريكي بدلا من قيمتها السابقة، والتي كانت ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

من ناحية اخرى، تميز الربع الثالث والذي وانتهي في سبتمبر ٢٠٠٩ بتداول عقود آجلة بلغت في مجملها ٣٦٢,٤٠٢ عقدا آجلا ببورصة دبي للذهب والسلع، كما بلغت قيمة هذه العقود ١٨,٦٩ مليار دولار، بينما بلغ عدد التداولات المسجلة بالبورصة ١٠٤,٥٦٨ عملية تداول.

وقد تراجع إجمالي عدد العقود المتداولة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالربع الثاني بنسبة ١٣,٥٨٪ ، حيث بلغ إجمالي العقود المتداولة خلال الربع الثاني (أبريل – يونيو ٢٠٠٩) ٤١٩,٣٨٥ عقداً مقارنة مع ٣٦٢,٤٠٢ عقداً في الربع الثالث فقط .

ويعود سبب تراجع عدد العقود المتداولة خلال هذه الفترة إلى انخفاض حركة السوق خلال موسم الصيف، حيث يفضل كثير من المتداولين السفر لقضاء العطلة الصيفية، والتي تبعتها أيضا فترة شهر رمضان.

وسجلت التداولات تراجعا ملحوظا خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، حيث تناقصت القيم المتداولة من ٢٠,٤١ مليار دولار خلال الربع الثاني لتصل إلى ١٨,٦٨ مليار دولار فقط خلال الربع الثالث، بنسبة تناقص بلغت ٨,٤٥٪ ، في حين شهد الربع الثالث أيضا زيادة في عدد التداولات، حيث بلغت ١٠٤,٥٦٨ بينما كانت ٧٤,٦٣٥ خلال الربع الثاني مسجلة زيادة قدرها ٤٠,١٪ ما يعنى تضاؤل حجم الكميات المتداولة إذا ما قورنت بمثيلاتها خلال الربع الثاني من العام .

وشهد حجم االتداول زيادة ملحوظة في شهر أغسطس مقارنة مع شهر يوليو ٢٠٠٩، إلا أنه تراجع مرة أخرى خلال شهر سبتمبر كنتيجة لموسم الإجازات وبداية شهر رمضان، والتي أثرت بدورها على كل من قيم العقود المتداولة وعددها أيضا.

واستحوذت عقود الفضة الآجلة على اهتمام المستثمرين، حيث إرتفعت العقود المتداولة إلى ٤٢٤ عقدا مقارنة مع ١٨ عقداً فقط خلال الربع الثاني من العام.

ونالت عقود العملات، اليورو– الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني – الدولارالأمريكى وكذلك الين الياباني – الدولار الأمريكي نصيبا، من اهتمام المستثمرين حيث ارتفعت أحجام تداولاتها، فيما شهد حجم تداول العقود الآجلة للروبية – الدولار الأمريكي تراجعا خلال الربع الثالث بلغت نسبته ٢١,٦٤٪ إذا ما قورن بحجمها خلال الربع الثاني.

وعلى صعيد متصل، نظمت بورصة دبي للذهب والسلع ندوة لتقديم تفاصيل عقود تداول الروبية الهندية للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات، حضرها عدد ملفت من المستثمرين المهتمين.

مقارنة بين حجم وقيم العقود المتداولة وعددها في كل من الربع الثاني والثالث من عام ٢٠٠٩

عدد التداولات	قيمة العقود*	عدد العقود الآجلة المتداولة	الربع من عام ٢٠٠٩
٧٤,٦٣٥	٢٠,٤١	٤١٩,٣٦٥	الربع الثاني
١٠٤,٥٦٨	١٨,٦٩	٣٦٢,٤٠٢	الربع الثالث
٤٠,١١	٨,٤٥-	١٣,٥٨-	(٪) نسبة التغير

* مليار دولار أمريكي

أوراق مالية
هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

أبوظبي، ص.ب: ٣٣٧٣٣
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٨٨٨ ٧ ٦٢٧ ٠٢
فاكس: ٦٠٠ ٤ ٦٢٧ ٠٢
البريد الالكتروني: awraq—maliyah@sca.ae

عزيزي المستثمر..

تولى دائماً بنفسك إصدار أوامر الشراء والبيع.. سواء عن طريق الأوامر الخطية أو هاتف الشركة المسجّل، وذلك تفاديا لتنفيذ تداولات (شراء أو بيع أسهم) في حسابك دون موافقتك.

مع تحيات
هيئة الأوراق المالية والسلع